الجمعة 15 آذار 2024
العدد 5157 السنة الثامنة عشرة
Mercredi 15 Mars 2024 no 5157 18ème année

16 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

اليمن

نيران صنعاء تبلغ سقطرى
رسالة صاروخية إلى واشنطن وأبو ظبي

4

عون: حذّرتُ حزب الله وخائف عليه

التواصل قائم... ولم نُستشر في قرار الحرب

[10]

أميركا - إسرائيل
الفجوة تتعمّق

(أ ف ب)

ВЫБОРЫ ПРЕЗИДЕНТА РОССИИ 17 МАРТА 2024

ВМЕСТЕ МЫ СИЛА – ГОЛОСУЕМ ЗА РОССИЮ!

ВНИМАНИЮ ГРАЖДАН РОССИЙСКОЙ ФЕДЕРАЦИИ

17 марта 2024 года состоятся выборы Президента Российской Федерации.

Для проведения голосования на территории Ливана **с 8.00 до 20.00** по ливанскому времени будет открыт избирательный участок № 8186, расположенный в конференц-зале представительства Россотрудничества («Русский дом») по адресу: город Бейрут, район Вердан, улица Рашида Караме, здание 7883 (телефон: +961 1 790 212).

Участие в выборах могут принять граждане Российской Федерации, достигшие возраста 18 лет, постоянно проживающие или временно находящиеся на территории Ливанской Республики, при предъявлении документа, удостоверяющего личность гражданина Российской Федерации (внутренний, заграничный, служебный или дипломатический паспорт).

طوفان الأقصى

زعيم الديموقراطيين: نتنياهو «ضالّ»

أميركا ـ إسرائيل: الفجوة تتعمّق

يصبح ممكناً أكثر، فهم الأعباء التي تلقيها الحرب الإسرائيلية المستمرّة على قطاع غزة، من خلال قياس آثارها على المشهد السياسي الإسرائيلي الداخلي، وعلى المؤسسة الأمنية بمختلف أجهزتها، وعلى علاقات إسرائيل بدول العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة. ولو كانت الحرب ناجحةً وتتقدّم وتحقق أهدافها، لأوجدت لنفسها انعكاسات إيجابية على المستويين السياسي والأمني، إلا أن الفشل والتردّد، اللذين باتا سمة إدارة الحرب الحالية، تعدّت آثارهما الميدان وما كان حذّر منه الجيش من تآكل للإنجازات العسكرية، لتصل خلال الأيام الأخيرة إلى إحداث هزّات حقيقية على المستوى السياسي في الكيان.

يوم أمس، كان ربّما «الأعنف» على خط واشنطن - تل أبيب، حيث بلغت الخلافات بين الإدارة الأميركية الديموقراطية، والحكومة الإسرائيلية اليمينية، مرحلة متقدّمة، صار معها توجيه الانتقادات القاسية، علناً، أمراً «عادياً»، وهو ما لم يكن كذلك يوماً. وكما بات واضحاً، لا تختلف قيادتا الدولتين، على الأهداف الاستراتيجية الكبرى للحرب، ولكن على الطريقة والمراحل، والصورة والدعاية، وحتماً النتائج. ونتيجة لذلك، ثمّة لائحة من الخلافات ستطول حتماً، كلما طالت الحرب أكثر، وتعقّد مسارها واستعصت أهدافها، علماً أن الخلاف الرئيسي يتركّز حالياً حول مسألتي إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، والعملية العسكرية المُفترَضة في مدينة رفح.

وفي آخر تجليات هذه الخلافات، ما وصفته الصحافة الإسرائيلية بـ«الزلزال»، والمقصود به التصريحات التي أطلقها زعيم الأغلبية الديموقراطية في «مجلس الشيوخ» الأميركي، تشاك شومر، حيث دعا إلى إجراء انتخابات جديدة في الكيان، وقال إن «نتنياهو ضلّ طريقه»، وإن «ائتلافه لم يعد مناسباً لاحتياجات إسرائيل بعد 7 أكتوبر. لقد تغيّر العالم جذرياً منذ ذلك الحين، وشعب إسرائيل يختنق حالياً برؤية حكم عالقة في الماضي». وأضاف أن «نتنياهو يتبنّى سياسة خطيرة تضع معايير المساعدات الأميركية على المحكّ»، ودعا شومر، الإدارة الأميركية، إلى «لعب دور أكثر نشاطاً في تشكيل السياسة الإسرائيلية باستخدام أدوات الضغط لدينا». وفي موازاة ذلك، أعلنت وزارة الخزانة الأميركية، أن واشنطن فرضت عقوبات على بُؤرتين استيطانيتين في الضفة الغربية، وعلى ثلاثة مستوطنين لدورهم في «أعمال العنف ضد الفلسطينيين».

في المقابل، أثارت تصريحات شومر، عاصفة من ردود في الكيان، حيث استقبلها زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لابيد، بحفاوة، مشيراً إلى أن «خطاب السيناتور شومر هو دليل على أن نتنياهو يخسر أكبر مؤيّدي إسرائيل في الولايات المتحدة، والأسوأ من ذلك، أنه يفعل ذلك عن قصد». أما رئيس وزراء العدو الأسبق، نفتالي بينيت، فقد اعتبر أنه «بغض النظر عن موقفنا السياسي، فإننا نعارض بشدة التدخل السياسي الخارجي في شؤون إسرائيل الداخلية. نحن أمّة مستقلة ولسنا جمهورية موز». وبدوره، تولّى حزب «الليكود» الردّ على تصريحات شومر، نيابة عن نتنياهو، بقوله إن «إسرائيل ليست جمهورية موز، بل ديمقراطية مستقلة وفخورة، انتخبت نتنياهو رئيساً للوزراء»، مضيفاً في بيان: «من المتوقع أن يحترم السيناتور شومر حكومة إسرائيل المنتخبة، والا يقوّضها. وهذا صحيح دائماً، بل وأكثر من ذلك في زمن الحرب». ومن جهته، ردّ وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، على مواقف شومر، قائلاً: «نتوقّع أن تُحترم أكبر ديموقراطية في العالم، الديموقراطية الإسرائيلية». أما سفير الكيان في واشنطن، مايك هرتسوغ، فهاجم هو الآخر زعيم الأغلبية الديمقراطية،

> **ثمّة لائحة من الخلافات ستطول حتماً، على خطّ واشنطن - تل أبيب، كلما طالت الحرب أكثر، وتعقّد مسارها**

مشدّداً على أن «إسرائيل دولة ديموقراطية ذات سيادة. إن الأمر الأكثر ضرراً هو أن يتحدّثوا علناً أثناء الحرب، عن السياسة الداخلية لحليف ديموقراطي (...) إن ذلك يضرّ بأهدافنا المشتركة».

وعلّق المحلّل السياسي الإسرائيلي، يائير كوزين، بدوره، على تصريحات السيناتور الأميركي، بالقول إنه لا يعتقد أن نتنياهو حصل على مثل هذه الانتقادات القاسية من مسؤول أميركي على الإطلاق، و«بالتأكيد ليس علناً». ورأى كوزين أن «تشاك شومر، يضع حماس والفلسطينيين الذين يدعمونها وأبو مازن وبنيامين نتنياهو في مجموعة واحدة، باعتبارهم الذين يشكّلون العائق أمام السلام والاستقرار». أما الكاتب في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، نداف أيال، فقد اعتبر أن «كلمات تشاك شومر هذه، تشكّل ضربة شخصية قاسية لنتنياهو. لقد كان شومر ونتنياهو، صديقين منذ عقود. شومر ليس إلهان عمر ولا رشيدة طليب، وهو مركز الوسط في الحزب الديموقراطي».

وعلى صعيد موازٍ، في ما يتعلّق بالعملية العسكرية الإسرائيلية المفترضة في رفح، كشف تقرير في مجلة «بوليتيكو» الأميركية، أن «مسؤولين أميركيين كباراً أبلغوا نظراءهم في إسرائيل، أن إدارة بايدن ستدعم عملية في رفح تركّز على أهداف عالية القيمة لحماس، طالما أنها تتجنّب غزواً واسع النطاق، يمكن أن يضرّ بالعلاقات بين البلدين». وفي محادثات خاصة، بحسب المجلة، أشار كبار المسؤولين في الإدارة إلى أنهم «يستطيعون دعم خطة أقرب إلى عمليات مكافحة الإرهاب منها إلى الحرب الشاملة». وفي المقابل، قال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، لصحيفة «واشنطن بوست»، إن «الجيش الإسرائيلي يعتزم إخلاء جزء كبير من السكان المدنيين في رفح - 1,4 مليون شخص - نحو الجزر الإنسانية في وسط غزة، والتي سيتمّ إنشاؤها بالتعاون مع المجتمع الدولي»، بينما نقلت صحيفة «معاريف» عن نتنياهو قوله إن «هناك ضغوطاً دولية لمنع التحرّك في رفح، وأنا أرفضها، وسأذهب إلى هناك للقضاء على حماس».

(الأخبار)

(أ ف ب)

فدائي يقتل ضابطاً إسرائيلياً في النقب

أطلقت عملية النقب، عصر أمس، إنذاراً في الداخل المحتل، الذي يخشى الاحتلال انتقال المواجهة إليه، في ما يشكل السيناريو الأسود بالنسبة إلى الإسرائيليين. وتلقّى العدو ضربة مؤلمة، بمقتل أحد ضباطه، إثر عملية الطعن الفدائية التي وقعت في مستوطنة «بيت كاما» في شمالي صحراء النقب، جنوبي فلسطين المحتلة. وبحسب وسائل الإعلام العبرية، فإن عملية الطعن التي أظهرت مقاطع تسجيلية متداولة إصابة الضابط فيها وسقوطه أرضاً، أدّت أيضاً إلى إصابة مستوطنين آخرين بجراح متوسطة، فيما أطلقت قوات الاحتلال النار على المنفذ، ما أدى إلى استشهاده. والأخير هو الشاب فادي أبو الطيف (22 عاماً)، وهو غزّي الأصل ويعيش في رهط منذ عام 2019، وقد عمدت شرطة الاحتلال بعد التعرّف إلى هويّته، إلى محاصرة منزل عائلته في رهط. وتحت بند «سُمح بالنشر»، أعلن جيش العدو، مساءً، مقتل الضابط أوري مويال، متأثراً بجروحه «البليغة» جراء عملية الطعن، علماً أن مويال ضابط رفيع المستوى في مجال التكنولوجيا والصيانة، وهو من سكان «ديمونة».

وتأتي هذه العملية، بعد يوم واحد من عملية طعن مماثلة جرت عند حاجز النفق الفاصل بين القدس والخليل، أقدم على تنفيذها الفتى محمد طالب الوهادنة (15 عاماً) من بلدة الخضر في بيت لحم، وأصيبت فيها مجنّدة إسرائيلية وحارس أمن بجروح متوسطة وطفيفة، وهو ما يؤشر إلى تصاعد في العمليات، في شهر رمضان، كانت توقعته التقديرات الأمنية الإسرائيلية، رداً على الجرائم المستمرة في غزة، وتلبية لدعوات المقاومة إلى نصرة القطاع، والمشاركة في «طوفان رمضان».

وباركت حركة «الجهاد الإسلامي»، العملية، في بيان، أكّدت فيه أن «هذا الفعل البطولي سيتصاعد في كل ربوع وطننا المحتل، رداً على الجرائم المتواصلة التي يرتكبها العدو الصهيوني»، مشيرة إلى أنها «تأتي رغم كل الإجراءات الأمنية القمعية»، وشدّدت «الجهاد» على أن الرهان على الأهالي في القدس والضفة والداخل المحتل كبير، مضيفة: «نحن واثقون بأنهم متمسكون بالقيام بواجبهم الوطني والأخلاقي، رغم كل الترهيب والتنكيل الصهيوني».

(الأخبار)

انقسامات اليوم التالي: ماجد فرج لا يوحّد «مجلس الحرب»

رام الله - أحمد العبد

بات اسم مدير المخابرات الفلسطينية، ماجد فرج، الأكثر تداولاً في الأيام الأخيرة في وسائل الإعلام العبرية، بصفته الجهة التي يمكن أن تتولى قيادة الإدارة المدنية في قطاع غزة مستقبلاً، والتي تفضلها المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. ويأتي ذلك فيما لا تزال إسرائيل عاجزة عن تقديم تصوّر حول اليوم التالي للحرب، وتحديداً من سيتولّى توزيع المساعدات الغذائية، في ظلّ فشل محاولاتها خلق جسم من العشائر والعائلات الفلسطينية للقيام بهذه المهمة. ويثير هذا العجز خلافاً جديداً بين رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، ووزير جيشه، يوآف غالانت، خاصة في ظلّ ارتفاع المطالب الدولية بزيادة إدخال المساعدات الغذائية إلى القطاع، مع استفحال المجاعة وتردي الحالة الإنسانية. وبحسب «القناة 12» العبرية، فإن مواجهة كلامية حادة نشبت بين نتنياهو وغالانت حول تلك القضية، وسط رفض الأول انخراط السلطة الفلسطينية في إدارة الشؤون المدنية للقطاع.

وقال غالانت، في اجتماع مغلق لمناقشة هذا الملف، بحسب القناة العبرية، إن «المشكلة في ما يتعلق بالمسائل الإنسانية لا تتمثل في إدخال البضائع، بل في هوية الجهة التي توزعها. يجب على شخص ما أن يتولى زمام الأمور، ولن يكون بطبيعة الحال سويدياً من سيقوم بتوزيع المساعدات. عليه أن يكون من فتح: (رئيس جهاز المخابرات العامة الفلسطينية) ماجد فرج أو (القيادي الفتحاوي المفصول) محمد دحلان، لا يهم». وردّاً على ذلك، قال نتنياهو: «لستُ مستعداً لسماع (شيء) عن السلطة الفلسطينية»، فأجابه غالانت: «بغض النظر عن الطريقة التي يسمى بها ذلك، السلطة الفلسطينية أو غيرها من التسميات، في نهاية المطاف هؤلاء أشخاص لديهم توجهات حركة فتح».

هكذا، بدأت مسألة توزيع المساعدات في غزة تثقل كاهل حكومة الاحتلال، ولا سيما أنها أدت إلى تعمّق الخلاف مع الولايات المتحدة، بحسب المصادر العبرية، وتقويض إنجازات الحرب، فضلاً عن تشكيلها حافزاً سلبياً لقادة حركة «حماس» لتشديد موقفهم في المفاوضات. وكشف الإعلام العبري، في الأيام الماضية، عن توجّه المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إلى الاستعانة بمسؤولين في السلطة الفلسطينية، في بناء الأجهزة التي ستكون مسؤولة عن إدارة الحياة المدنية في غزة، وهي رشّحت لهذه المهمة، ماجد فرج. وطبقاً لما أوردته «هيئة البث الإسرائيلية» (كان)، فإن رئيس «مجلس الأمن القومي» الإسرائيلي، تساحي هنغبي، التقى، أخيراً، فرج بموافقة نتنياهو، وإن غالانت اقترح تولّي رئيس المخابرات الفلسطينية إدارة القطاع بعد انتهاء الحرب، أما «القناة الـ14» فذهبت إلى أبعد من ذلك، بالقول إن فرج بدأ بالفعل العمل على بناء قوة مسلحة جنوبي غزة، تتكون من عائلات لا تؤيد حركة «حماس»، لنقل المساعدات من جنوب القطاع إلى شماله.

وبعدّ ماجد فرج (61 عاماً) أقوى وأكبر شخصية أمنية في السلطة الفلسطينية، وهو مقرّب من الرئيس محمود عباس، ولديه علاقات ممتازة مع كبار المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين والأميركيين، وبعدّ من أبرز الأسماء المتداولة لخلافة «أبو مازن». ويظهر غالانت، بحسب المصادر العبرية، بوصفه أكثر الداعمين لاختيار فرج لتولي مسؤولية القطاع، بمساعدة شخصيات غزية لا يكون من بينها عضو في حركة «حماس». وتعقيباً على ذلك، رأى زعيم المعارضة الإسرائيلية، يائير لبيد، أن «من الطبيعي أن نذكر اسم فرج، فهو في السلطة الفلسطينية من أكثر الشخصيات التي عملت معنا ضد حماس»، مضيفاً أن «الجهاز المدني ليس لديه عائق أمام العمل مع السلطة الفلسطينية، لأنه حتى اليوم يعمل معهم. يجب على الحكومة أن تقرر ما إذا كانت ستتعامل مع السياسة أو أمن إسرائيل. إذا كان الأمر يتعلق بأمن إسرائيل، فسنعمل مع السلطة الفلسطينية».

وكانت نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية تفاصيل الخطة التي عرضتها المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لتسليم غزة للسلطة، ووافق عليها فرج، لكن نتنياهو رفضها، وهو ما عرّضه لانتقادات داخل المؤسسة الأمنية. وتقتضي الخطة، بحسب الصحيفة، إشراف فرج على إعادة تأهيل 4000 إلى 7000 عنصر أمن سابق في القطاع، وتسليم أسمائهم للاحتلال لفحصهم أمنياً والتأكد من عدم ارتباطهم بالمقاومة، ومن ثم تتولى الولايات المتحدة تدريبهم بعد إخراجهم من غزة، تحت إشراف الجنرال الأميركي مايكل فينزل، ليعودوا من بعد ذلك إلى القطاع، وتسهّل إسرائيل مهامهم بالتنسيق الأمني.

العشائر تخيّب الاحتلال: لا «جيش لحد» في غزة

غزة - يوسف فارس

فشل الرهان الإسرائيلي مجدّداً على صناعة قيادة عشائرية في قطاع غزة، تشكّل بديلاً من حكم حركة «حماس»، والذي يُفترض جيش العدو أنه انتهى من تقويضه. فقد بعثت، أمس، العشرات من العشائر الكبيرة في شمال القطاع وجنوبه، والتي راهن الاحتلال على استمالتها لتقوم ببناء قوة نفوذ، وتتولى مهمة تسلم المساعدات وتوزيعها، برسالة إلى قيادة لجان الطوارئ الحكومية في القطاع، أكدت فيها أنها ترفض التعاون مع الاحتلال بأي شكل من الأشكال. ومن جهتها، حركة «حماس»، التي أشادت في بيان بالموقف الوطني لتلك العشائر، تعتبر أن المخطّط وإن كان في عنوانه الأول، يحمل هدف تولّي شؤون إدارة الأحياء السكنية بعيداً عنها، فإن له أبعاداً أكثر خطورة، ستنتهي إلى تشكيل جيش يستنسخ فيه العدو تجربته في جنوب لبنان (جيش لحد). لذا، ووفقاً لمصادر «حمساوية» مطّلعة، لوّح الجهاز العسكري للحركة باستخدام القوة، بحق كل من ينصاع لإغراءات العدو أو أي جهات مخابراتية خارجية، تحت طائلة المحاسبة بتهمة الخيانة.

ويضاف الفشل الجديد، إلى محاولات سبقت اللجوء إلى العشائر، واستهدفت استمالة التجّار الذين تربطهم بشركات إسرائيلية علاقات وطيدة وتاريخية. والواقع أن عدداً كبيراً من هؤلاء تلقّوا اتصالات من الاستخبارات الإسرائيلية، طلبت لقاءهم في مستوطنات غلاف غزة، وأغرتهم بامتيازات كبرى في مرحلة ما بعد الحرب، إن هم وافقوا على تمرير العمل في هذه المرحلة. لكنّ إشاعة خبر واحد، بأن واحداً منهم قُبِل بالتعاون مع جيش الاحتلال، وسط أجواء المجازر والقتل المستمر، كانت كفيلة بوضعه في مصاف الخونة والعملاء. وعليه، وُئدت المساعي الإسرائيلية في مهدها.

ثمة قسم من الشارع في غزة، كبُر أو صغر، لديه إشكاليات تاريخية مع حركة «حماس»، بسبب الطبيعة الفصائلية للحياة السياسية الفلسطينية، وما خلّفته سنوات الاستقطاب الحزبي والاقتتال الداخلي مع «فتح»، من ندوب في نسيج المجتمع. غير أن إسرائيل في هذه الحرب، وضعت الجميع في مهداف المجازر الجماعية، ووزّعت ثارها بين طبقات كان بعضها يشعر يوماً ما، أن عداءه لـ«حماس» لا يقل كثيراً عن عدائه لإسرائيل، وخصوصاً تلك العائلات التي قضى أبناؤها في أحداث عام 2007. لذا، أضحت وصمة التعامل مع إسرائيل، أو القبول بصناعة حكم بديل تبدأ نواته من على ظهر الدبابة الإسرائيلية، إعلاناً ذاتياً بالخيانة العظمى، التي لن تُلام المقاومة، إن عالجتها بالرصاص المشفوع بالفضيحة.

> **عشرات العشائر الكبيرة بعثت برسالة إلى قيادة لجان الطوارئ الحكومية في القطاع أكّدت فيها رفضها التعاون مع الاحتلال**

تبدو «حماس» ممسكة بالقطاع حتى في هذه المرحلة من عمر الحرب، ولا تستطيع أي قوة، حزبية كانت أو عشائرية، أن تعمل في القطاع، من دون موافقة الحركة، سواء كانت تنسيقاً علنياً أو ضمنياً. ويقول مصدر أمني في «حماس»، لـ«الأخبار»، إن «كل من تواصلت معهم إسرائيل، أو استخبارات السلطة في رام الله، أو أي جهات استخباراتية خارجية، تواصلوا معنا وطلبوا رأينا بالمضي في العمل من عدمه. البعض رفضنا أن يعملوا قطعياً، بالنظر إلى تاريخهم السياسي والأمني المشبوه، والبعض الآخر، قدّمنا ملاحظاتنا على آلية العمل (...) نعطي أولوية لإدخال المساعدات لإنقاذ الناس من المجاعة، على أن لا يكون ذلك جزءاً من مخطط مدروس، يُفضي إلى صناعة ميليشيات عائلية وعشائرية تتسلّح وتستقوي بالاحتلال أو ببعض الأحزاب».

استنفار مصر على الحدود

«تل أبيب» للقاهرة: نحو عمليات «نوعية» في رفح

القاهرة - الأخبار

للمرة الأولى، أبلغ مسؤولون إسرائيليون، نظراءهم المصريين، اعتزام الاحتلال تنفيذ عمليات «نوعية» في رفح على الجانب الفلسطيني، قبل تنفيذ الاجتياح البري الذي جرى تأكيد العمل على التخطيط لتنفيذه، في الوقت الذي لا تزال تحذّر فيه مصر من «تداعيات اقتحام رفح من دون التعامل مع المعاناة الإنسانية التي يعيشها نحو 1,5 مليون شخص على الشريط الحدودي». وبحسب ما ذكرت مصادر مصرية لـ«الأخبار»، فإن «تنفيذ هكذا عمليات سيجري بأعداد محدودة من القوات بهدف تحرير» الأسرى، وهو ما يشكّك المصريون في القدرة على تنفيذه وفقاً للمعطيات الميدانية الحالية، في ظل الكثافة السكانية في المنطقة. أيضاً، تضمّن الإبلاغ الإسرائيلي للجانب المصري «وجود تحركات بأسلحة ثقيلة على الحدود في إطار التعزيزات التي سيتم الدفع بها، لكن من دون توغل على محور فيلادلفيا».

وفور تقديم البلاغات الإسرائيلية، أجرى مسؤولون مصريون اتصالات مع نظرائهم الأميركيين الذين أكدوا «التزام واشنطن بمنع حدوث أي اقتحام لرفح من دون إيجاد آلية لحماية السكان المدنيين»، الأمر الذي استبطن فيه المسؤولون المصريون «موافقة أميركية على الخطوة الإسرائيلية، التي قد تشمل مشاركة جوية بإنزال قوات. لإجلاء أسرى يُعتقد أنهم موجودون وسط المدنيين في رفح». وفي المقابل، تعتقد القاهرة أن تسريب هذه الأنباء، بمثابة «محاولة للضغط على المقاومة لتقديم تنازلات في المفاوضات» غير المباشرة مع الاحتلال، التي ترعاها مصر وقطر والولايات المتحدة، علماً أن موعد استئنافها «لا يزال غامضاً، رغم تواصل الاتصالات على مستويات ثنائية».

وفي هذا الوقت، تترقّب مصر ما يجري على الشريط الحدودي، بحسب ما أفاد به مسؤول عسكري مصري، «الأخبار»، مشيراً إلى «وجود حالة استنفار قصوى منذ بداية رمضان على مدار الساعة، بعدما دفعت قيادة الجيش بتعزيزات نوعية ومزيد من وسائل الرصد الحديثة، لقوات حرس الحدود المصرية، وسط مخاوف من تصاعد الأوضاع أو تحركات عسكرية مفاجئة للاحتلال». وعلى خط موازٍ، تكثّف مصر من «تجهيزات لوجستية لإدخال المساعدات إلى القطاع بأسرع وقت وبشكل مستدام»، حسب ادّعاء المصادر التي أشارت إلى «استعداد مصري لتحمل مسؤولية إدخال المساعدات الكافية للقطاع بالكامل، في حال استلزمت الحاجة». وبحسب الخطة التي بدأ تنفيذها بالفعل، فإن «ثلاثة مواقع يجري تجهيزها في الوقت الراهن لاستقبال المساعدات وتخزينها» «الأول «بالقرب من معبر رفح مباشرة، وهو نقطة ارتكاز كبرى بمحاذاة الطريق، وسيكون مقراً لاستقبال البضائع والسلع الآنية المطلوب إدخالها سريعاً، إلى جانب سيارات الحروقات الكبرى». أما النقطة الثانية، فهي «بالقرب من مدينة بئر العبد، ومرتبطة بتخزين التجهيزات اللوجستية للخيام ومستلزمات الإعاشة والمستلزمات الطبية، على أن تستقبل المساعدات التي تزيد عن إمكانات التخزين في المنطقة الأولى قرب المعبر» فيما المنطقة الثالثة «سيتم تجهيزها في مطار العريش، لتخزين الأدوية والمساعدات التي تصل من الخارج لنقلها بشكل مباشر بشاحنات إلى المعبر، وعدم إفراغها على سيارات نقل وتخزينها، بحيث تخرج الشاحنات من المطار إلى المعبر وفي السياق، وبعدما أجرى مسؤولون عسكريون مصريون اجتماعات مع نظرائهم في قبرص، خلال الأيام الماضية، لـ«متابعة مسألة تدفّق المساعدات بحراً»، أكد المسؤولون الإسرائيليون «استمرار تدفق المساعدات عبر معبري كرم أبو سالم ورفح بشكل اعتيادي وفق ما يجري العمل به في الوقت الحالي». أما في شأن المساعدات الإغاثية التي تُرسل جواً، وفي ظلّ محدودية الكميات المرسلة وعدم قدرة القاهرة على الاستمرار بتوفيرها على نفقتها، فطلبت مصر من الإمارات والسعودية «إرسال المزيد من المساعدات التي وصلت إلى شمال سيناء، عشرات الشاحنات منها بالفعل»، وسط «تحسين عملية تنظيم العاملين في تفريغ وتعبئة الحاويات وإشراف مباشر من الجيش».

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

نيران صنعاء تبلغ سقطرى
رسالة صاروخية إلى واشنطن وأبو ظبي

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

وسّعت قوات صنعاء البحرية مسرح عملياتها العسكرية، من البحر الأحمر وخليج عدن إلى البحر العربي والخليج الهندي خلال الساعات الماضية، وهو ما دفع البحرية البريطانية إلى إصدار تحذيرات للسفن من وجود مخاطر محتملة. ورصدت شركة «أمبري» البريطانية للأمن البحري، هجمات صاروخية انطلقت من مناطق سيطرة «أنصار الله» في اتجاه جزيرة سقطرى الواقعة على الساحل الشرقي الشمالي لليمن، والتي تبعد أكثر من ألف كيلومتر عن العاصمة اليمنية. ونصحت الشركة، كل السفن المارّة قرب الجزيرة الواقعة عند تقاطع المحيط الهندي والبحر العربي، باتخاذ تدابير، منها تقليل أفراد الطاقم في غرفة القيادة، ووقف حركة الأفراد جميعهم.

وتعليقاً على ذلك، رأى مراقبون في صنعاء في امتداد عمليات القوات اليمنية البحرية إلى أبعد نقطة في

> **الحوثي: نتّجه إلى منع عبور السفن المرتبطة بالعدو حتى عبر المحيط الهندي نحو رأس الرجاء الصالح**

البحر العربي، مؤشراً إلى تطوّر نطاق تلك العمليات ودخولها مرحلة جديدة. وأشارت مصادر عسكرية مطلعة، بدورها، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن الوصول إلى أرخبيل سقطرى، والذي يضم قاعدة عسكرية إماراتية - أميركية في جزيرة عبده الكوري، يعكس قدرات صنعاء العسكرية، ويأتي في إطار السعي إلى استهداف الوجود الأجنبي في الأرخبيل، وتضييق الخناق على التواجد الإسرائيلي - الأميركي - البريطاني فيه.

ويأتي هذا التطور بعد أسابيع من الكشف عن تحركات عسكرية إماراتية - أميركية في جزيرة عبد الكوري، إحدى كبريات جزر سقطرى. وتحدثت منصة «إيكار» للمعلومات الاستخباراتية المفتوحة، في تحقيق نشرته أواخر شباط الماضي، عن قيام واشنطن وأبو ظبي بأنشطة مشبوهة في عبد الكوري، مشيرة إلى رصدها تحركات لسفن مجهولة إلى القاعدة الإماراتية هناك، ومضيفة أن هذه التحركات تخدم أطرافاً إقليمية، في إشارة إلى كيان الاحتلال الإسرائيلي. كذلك، أكدت مصادر استخباراتية يمنية قيام الإمارات، بإشراف ومشاركة من القيادة المركزية الأميركية، بتحويل عبد الكوري إلى قاعدة عسكرية ومركز تتبّع لحركة السفن، لمصلحة الكيان. كما تحدث أكثر من مصدر في الحكومة الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي، في وقت سابق إلى «الأخبار»، عن تسارع الأعمال الإنشائية في الجزيرة في أعقاب عملية «طوفان الأقصى». وأشارت المصادر إلى أن الأميركيين والإماراتيين أقاموا هناك برج اتصالات، وألغوا اللسانين البحريين اللذين سبق إنشاؤهما من جانب أبو ظبي في عبد الكوري عام 2022، واستبدلوا بهما لساناً جديداً جنوب الجزيرة بطول ثلاثة كيلومترات، تجنباً لهجمات قوات صنعاء، فضلاً عن قيامهم بزيادة طول المدرج، وتكثيف الإمدادات الواصلة إلى هناك بشكل غير مسبوق. وسبق لـ«إيكار» أن أكدت ارتفاع معدل تلك الأنشطة الإنشائية بعد «طوفان الأقصى»، وفقاً لتحليل صور الأقمار الاصطناعية، مضيفة أن المدرج أصبح معدّاً لاستقبال الطائرات العسكرية الكبيرة.

في المقابل، أعلنت القيادة المركزية الأميركية، في بيان أمس، أن صنعاء أطلقت صاروخاً باليستياً مضاداً للسفن صوب جنوب خليج عدن، موضحة، في بيان، أن «الصاروخ لم يؤثر على أي سفن، ولم يتم الإبلاغ عن إصابات أو أضرار». وذكرت أنها «نجحت في تدمير 4 مسيّرات وصاروخ أرض - جو في مناطق يسيطر عليها الحوثيون في اليمن»، مدّعيةً أن تلك الأسلحة شكلت «تهديداً وشيكاً للسفن التجارية وسفن البحرية الأميركية في المنطقة». وتزامن ذلك مع نفي مصدر إيراني مطلع ما أوردته صحيفة «فايننشال تايمز» عن محادثات سرية بين واشنطن وطهران تناولت هجمات «أنصار الله» على السفن في البحر الأحمر. ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية (إيرنا) عن المصدر قوله إن تبادل الرسائل والمحادثات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة، يندرج ضمن المحادثات الرامية لرفع العقوبات فقط، مضيفاً أن «توظيف العمليات النفسية وقلب الحقائق لتضليل الرأي العام، هو جزء من الإستراتيجية الأميركية للتعويض عن الإخفاقات في الميدان الدبلوماسي».

وفي كلمته الأسبوعية، أكد زعيم «أنصار الله»، السيد عبد الملك الحوثي، أن العمليات اليمنية وصلت إلى مديات غير مسبوقة وبلغت 3 منها المحيط الهندي»، موضحاً أن «العمليات العسكرية مستمرة بتصاعد وفاعلية وتأثير، ونتائجها معروفة»، ومشدداً على «أننا نتّجه إلى منع عبور السفن المرتبطة بالعدو الإسرائيلي حتى عبر المحيط الهندي من جنوب إفريقيا نحو رأس الرجاء الصالح». وضمن التطورات الميدانية، أمس، وقع انفجار قرب إحدى السفن أثناء إبحارها على بعد نحو 50 ميلاً بحرياً جنوب شرق ميناء عدن، بحسب «هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية» التي قالت إنها تلقت بلاغاً من السفينة بوقوع الانفجار، من دون وقوع أضرار. وليلاً، ذكرت وسائل إعلام في صنعاء أن «العدوان الأميركي - البريطاني استهدف بـ6 غارات منطقة الجاح في مديرية بيت الفقيه في الحديدة» غرب اليمن.

عمليات القوات اليمنية البحرية تمتدّ إلى أبعد نقطة في البحر العربي (أ ف ب)

الإمارات تستنفر وكلاءها: مواجهتنا... مع السعودية

أحمد الحسني

على وقع التصعيد في البحر الأحمر، يبدو أن أولوية أبو ظبي، لا تقتصر على مواجهة قوات صنعاء فقط، عبر الدفع بالمكوّنات الموالية لها إلى فتح جبهات جديدة ضد حركة "أنصار الله"، بل تمتدّ أيضاً إلى مواجهة النفوذ السعودي المتعاظم في المحافظات الجنوبية، ويعكف المجلس الانتقالي الجنوبي، منذ أيام، على عقد اجتماعات عسكرية وسياسية وإعلامية، لرسم خطوط المواجهة الجديدة، وفق "مقتضيات المرحلة"، والمتمثّلة في معركة صنعاء البحرية المفتوحة ضد الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر وخليج عدن، فضلاً عن التحرّكات السعودية، سواء منها العسكرية في المحافظات الجنوبية أو حتى تلك السياسية والدبلوماسية الهادفة إلى تحقيق السلام.

وعلى رغم أن "الانتقالي" لم يبدأ أي تحرّك عسكري في مواجهة صنعاء، سواء في البحر أو في البرّ، إلا أن خطابه السياسي والإعلامي بلغ ذروته في التصعيد ضدها، عبر التصويب على "التداعيات الاقتصادية" لعملياتها العسكرية في البحرَين الأحمر والعربي وخليج عدن. ولم يكتفِ المجلس بذلك، بل إن رئيسه، عيدروس الزبيدي، حمّل، في لقاء جمعه بالإعلاميين التابعين له، حكومة الإنقاذ، مسؤولية الحصار المفروض على البلاد. وقال في تصريحات تكشف عن سياسات ممنهجة ترسمها واشنطن وأبو ظبي، من أجل التشويش على انتصارات "أنصار الله" السياسية والشعبية، نتيجة للمعركة التي تخوضها دفاعاً عن غزة، إن "صنعاء تمنع الغذاء والدواء من الوصول إلى موانئ البلاد".

وبرأي متابعين، فإن محدّدات الخطاب السياسي والإعلامي الذي يكرّره "الانتقالي" وبقية القوى الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي، في مواجهة صنعاء، منذ بدء معركة البحر الأحمر، تبدو بعيدة عن الواقع، خصوصاً أن معركة تلك القوى تصبّ فقط في مصلحة تل أبيب والتحالف الدولي الذي تقوده واشنطن. كما تكشف هذه المحدّدات حجم التراجع والانسلاخ عن المشاريع المحلية الوطنية، لصالح مشاريع القوى الخارجية. والظاهر أن واشنطن ولندن وأبو ظبي هندست السردية المشار إليها، في محاولة للضغط من بوابة الملف الاقتصادي، سواء لناحية انهيار العملة في المحافظات الواقعة تحت سيطرة "التحالف"، أو لجهة ارتفاع الأسعار، وتسخير ذلك ضمن المعركة السياسية والإعلامية ضد "أنصار الله"، من خلال الإيحاء بأن الضرر الذي لحق بالبلاد، لم يكن نتيجة الحرب والحصار، والسياسات المفروضة على اليمن من قبل الدول نفسها ومعها السعودية، خلال السنوات التسع الماضية.

وفي موازاة تلك المعركة، تخوض أبو ظبي معركة مفتوحة أيضاً في مواجهة النفوذ السعودي، معتبرةً

> **تواصل السعودية تعزيز حضورها في المحافظات الجنوبية**

أن التهديد الحقيقي لنفوذها في المحافظات الجنوبية، يتمثّل في التغلغل السعودي المتسارع، العسكري والسياسي، في تلك المحافظات. ورفضت الإمارات، بشكل معلن، ولأول مرّة، دمج التشكيلات العسكرية الموالية لها ضمن القوات التابعة للسعودية، في مؤسسات "الشرعية". وعبّر المتحدّث باسم قوات "الانتقالي"، محمد النقيب، عن اعتقاده "باستحالة دمج القوات، خصوصاً أن الانتقالي بات يسيطر على معظم المناطق في الجنوب". ولم يكتفِ "الانتقالي" بذلك، بل إنه صعّد في مواجهة الرياض، وهدّد بفضّ الشراكة في إطار "مجلس القيادة الرئاسي" والحكومة، ولوّح بتشكيل حكومة جنوبية.

من جانبها، تواصل السعودية تعزيز حضورها في المحافظات الجنوبية. وعلى رغم هزيمتها العسكرية في ابين وشبوة قبل عامين تقريباً، في مواجهة القوات الموالية للإمارات، إلا أنها جدّدت نفوذها عبر التشكيلات العسكرية الجديدة المنضوية ضمن "درع الوطن"، وتمكّنت من نشر تلك القوات بالقرب من معاقل الجماعات التابعة للإمارات في معظم المدن الجنوبية. ليس هذا فحسب، بل إن الرياض أسّست أحلافاً سياسية وقبلية في المحافظات الشرقية لمواجهة القوى السياسية التابعة للإمارات هناك. كذلك، يبدو أن الخطوات السعودية نحو السلام مع صنعاء، تندرج ضمن استهداف الرياض لأبو ظبي، خصوصاً أن السعودية تفاوض "أنصار الله" منفردة، وتحوك بنوداً ترى الإمارات أنها تأتي على حساب مصالحها، الأمر الذي يفسّر رفض الأخيرة دمج القوات الموالية لها في إطار وزارة الدفاع، وحرصها على استقلالها من أجل استخدامها كورقة لهدم عملية السلام في حال لم تأتِ على مقاس المصالح الإماراتية في جنوب اليمن. هكذا تبدو معركة أبو ظبي السياسية والإعلامية، في الوقت الراهن، في مواجهة صنعاء، فيما المعركة الميدانية في مواجهة الرياض، على اعتبار أن الأولى مؤقّتة، بينما الثانية وجودية.

أبو ظبي تعتبر التهديد السعودي في اليمن وجودياً (أ ف ب)

قائد «فيلق النار» يقسم الإسرائيليين
اغتراب أم تزلّف؟

بيروت حمود

لا يزال خطاب قائد «فيلق النار»، العميد دان غولدفوس، الذي يقاتل ضباطه وجنوده منذ أكثر من ثلاثة أشهر في خانيونس، يثير عاصفة من ردود الفعل في إسرائيل. الخطاب الذي حمل الكثير من المضامين السياسية، وانتقاداً ظاهرياً لوزراء الحكومة، من المفترض أن يجرّ صاحبه إلى جلسة استيضاح أمام رئيس الأركان، هرتسي هليفي، باعتبار أن المستوى العسكري عليه الحفاظ على مسافة من الخطاب السياسي وصخبه. والانتقادات التي طاولت غولدفوس، أتت أيضاً من ضباط وجنود رفضوا دعوته المبطنة إلى إعفاء «الحريديين» من الخدمة العسكرية، بحجة الحفاظ على الوحدة وعدم العودة إلى مرحلة ما قبل السابع من أكتوبر التي سادتها الخلافات داخل المجتمع الإسرائيلي. إشارةً سرعان ما التقطها عدد من وزراء الحكومة الذين دعاهم غولدفوس إلى أن يكونوا جديرين بقتال جنوده؛ إذ كان من أوائل من أثنوا على خطابه وزير المالية، بتسئليل سموتريتش، الذي شُرعت في عهده أكثر الميزانيات «فساداً». وقال إن «غولدفوس جندي شجاع ومن نوع القائد الذي يحتاجه الجيش الإسرائيلي اليوم أكثر من أي وقت مضى. ومع تقدمه في القتال في خان يونس، عبّر عن الشعور الحقيقي للجنود في الميدان، والذين طالبونا بأن نكون جديرين بشجاعتهم وتضحيتهم وتكاتفهم... هذا ليس وقت الاستيضاحات والتحقيقات. كلماته التي تأتي من قلبه يجب أن تدخل قلوبنا جميعاً».

أمّا المحلل السياسي لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، ناحوم برنياع، فوجه، في مقاله أمس، انتقاداً لاذعاً إلى غولدفوس، تسبب بفتح جبهة مشاحنات بين قرائه. ورأى برنياع أن «الخطاب الذي ألقاه قائد الفرقة 98 لا يقل عن كونه فضيحة. وهو يعبّر عن فقدان السيطرة، التي بأتت مشكلة ترافق الجيش منذ 7 أكتوبر. ومع كل الاحترام لوساوس قلب ضابط يحظى بالتقدير، القتال في غزة لا يمنحه الحق ولا السلطة للتعبير عن موقفه من قضايا سياسية». وبحسبه، فإن غولدفوس «لا يختلف كثيراً» عن العميد باراك حيرام، الذي دمّر جامعة الإسراء في غزة «لأنه رغب في تدمير جامعة»، أو عن الضابط الذي أمر بتدمير مبنى المجلس التشريعي بعد احتلاله وتطهيره، واحتفل بذلك بالصوت والصورة.

وحذر برنياع من أن «ثمة شيئاً سيئاً يحدث في الجيش»، عائداً بالذاكرة «إلى حزم بن غوريون تجاه فصل الجيش عن السياسة، في خضم حرب الاستقلال (النكبة الفلسطينية)، إذ كانت تلك عملية قاسية، مؤلمة، وضرورية، وبلغت ذروتها بإغراق سفينة التالينا، وتفكيك البلماخ. من دون ذلك، ما كان لنا جيش». وشبّه الكاتب خطاب غولدفوس بـ«خطاب الهولوكوست الفاضح» الذي ألقاه نائب رئيس الأركان سابقاً، العميد يائير غولان، في عام 2016؛ إذ وعظ ضد ما يجري في المجتمع الإسرائيلي لكون ذلك ذكّره بألمانيا وأوروبا في ثلاثينيات القرن الماضي. وأضاف: «رغم أنني أيّدت ما قاله، اعتبرت أنه من الواجب عزله من الجيش في اليوم التالي لخطابه، فلم يأذن له أحد بوعظ في الأخلاق أو التحدث في التاريخ». ولكن اتضح بعدها أن «غولان لم يتعلّم الدرس»؛ ففي السابع من أكتوبر، «أجرى مقابلات سياسية بينما كان يرتدي زيه العسكري... لقد اتضح أنه لم يتعلم شيئاً؛ الغطرسة ذاتها، وعدم احترام القواعد المشتقة من الزي العسكري والرتبة، ذاته. ومن المؤسف أن الجيش لم يرَ أنه من المناسب التنصل مما فعله غولان وغيره من المسؤولين الآخرين في الاحتياط، الأمر الذي أوجد حفرة انزلق إليها غولدفوس».

وكان غولدفوس قد قرأ خطابه من ورقة مكتوبة، أمام ميكروفونات قنوات التلفزة، في ما وصفه برنياع بأنه خطاب «منظّم، رسمي، ملتزم»، متسائلاً: «أيّ من بين الأوراق التي قرأها، أطلع عليها ضباط الناطقية العسكرية، وأيّ فصّل عدم إطلاعهم عليها؟». غير أن ذلك «ليس بالأمر الجوهري»؛ إذ إنه من مضمون خطابه «يسهل فهم وساوس قلبه، وأنا أسمع أحاديث مماثلة من ضباط ومقاتلين في الخدمة النظامية والاحتياطية منذ بداية الحرب... الاغتراب الذي يشعرون به تجاه الجدل الدائر في الجبهة الداخلية أمر مفهوم. لقد ظهر وبرز في كل حرب تقريباً، وهو بارز بشكل خاص في هذه الحرب، على خلفية السلوك الفظيع للنخبة السياسية»، بحسب ما يضيف برنياع، مستدركاً: «لكن، ماذا يقترح في الواقع؟ صادق الكنيست (أول من أمس) على ميزانية حكومية زائفة وفاسدة ومدمرة. فهل كان يقترح في خطابه تقبل ما سبق بصمت باسم الوحدة؟ وهل ينقذ الحريديين ضمنياً، وهو يقترح باسم الوحدة والتكافل الامتناع عن مكافحة تهرّبهم من الخدمة العسكرية الإلزامية؟». على خلفية ما تقدم، «لم يكن مستغرباً أن أوّل من سارع إلى تبني خطابه، كان الوزير الحريدي، موشيه أربيل، من حزب "شاس". فالوحدة هي السترة الواقية التي تتلطّى خلفها الأحزاب الحريدية. أربيل كان أولهم، وبعده اندفع جميع أنصار الحكومة»، كما قال الكاتب.

ونبّه برنياع إلى أن «الضباط الذين يقحمون السياسة في خطاباتهم يدعون السياسيين (إلى التدخل) في الجيش»، معتبراً أن الاكتفاء، بتوجيه «ملاحظة قيادية» إلى العميد حيرام بسبب تدميره جامعة الإسراء، من دون حصوله على تصريح، «سمح لوزراء الحكومة بالتعهد لهيئة الأركان العامة بأن التعيينات المقبلة في الجيش ستكون على أساس الارتباط بالسياسيين. باختصار: لا نريد تحقيقات، نريد وظائف. مشروع الحكومة الحالية التدميري وصل إلى الجيش». وختم قائلاً بأن «كل حرب تجلب معها مرحلة من الوقوع في غرام أولئك الذين يرتدون الزّي العسكري. كل ضابط مقاتل يحظى بجرعة كبيرة من عبادة الشخصية وبصق الخطايا. هذا ما حدث لنا في نهاية حرب الأيام الستة، وكان أحد العوامل التي أفضت إلى العمى والغطرسة وفشل حرب يوم الغفران (1973). اتضح أننا لم نتعلم الدرس. وهذه المرة يبدو تقديس الشخصية مجيراً، خصوصاً لكونه يأتي على خلفية أخطر فشل عسكري عرفته الدولة على الإطلاق. جميل أن يتحمل غولدفوس وغيره من الضباط المسؤولية، لكن أين التواضع؟».

مرضى الكُلى الغزيون... بين موتَين

غزة - **يوسف فارس**

منذ أغلق مركز «نورة الكعبي» لغسيل الكلى أبوابه في شمال قطاع غزة، إثر تخريب الجزء الأكبر من معدّاته عقب التوغّل البري الإسرائيلي في منطقة تل الزعتر، دخل المئات من مرضى الفشل الكلوي في مرحلة الصراع مع الموت. وتقول أم أيمن، ذات الـ72 عاماً، التي تعاني من فشل كلوي حاد فرض عليها قبل الحرب زيارة قسم غسيل الكلى ثلاث مرات في الأسبوع، لـ«الأخبار»: «منذ بداية الحرب، قلّصوا الغسيل لمرتين في الأسبوع. وبعد ما خرج مركز الكعبي عن الخدمة، صرنا نغسل مرة واحدة في الأسبوع في مستشفى الشفاء، ثم قُلّصت المدة إلى ساعتين بدلاً من أربع ساعات. وحتى نعوّض قلّة الغسيل، صرنا حتى قبل رمضان نصوم خمسة أيام في الأسبوع، ونزيد من شرب المياه، لكن حتى الماء ملوّث».

قبل ثلاثة أشهر، خلال الهدنة التي استمرت أسبوعاً، اجتهد الطواقم الفنية لإعادة تشغيل مستشفى «نورة الكعبي»، لكن حجم الضرر في تمديدات المياه والبنية التحتية، حال دون ذلك، ما زاد الضغط على القسم الوحيد الخاص بغسيل الكلى، والذي أعيد تأهيله عقب انتهاء العملية البرية في مستشفى الشفاء. ووفقاً لمصدر طبي، فإن عدد ماكينات غسيل الكلى التي لا تزال تعمل هناك، لا يلبي حاجة المرضى، الذين يعانون من تذبذب «بروتوكول» الغسيل، وانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، ما يحرمهم من فرصة الحصول على حقّهم الطبي الكامل. وبحسب «المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان»، فإن مرضى الفشل الكلوي في قطاع غزة عموماً يواجهون حكماً بالموت البطيء، إذ ثمة ما بين 1000 و1500 مريض منهم، تتفاقم حالتهم الصحية بسبب نقص الخدمة الطبية والعلاجية والأدوية، وانهيار المنظومة الصحية في كلّ مناطق القطاع. ووثّق المركز، وفاة 20 مريضاً بالفشل الكلوي على الأقل بفعل الهجمات العسكرية الإسرائيلية على المنشآت الصحية، في حين يتهدّد الموت حياة 60 مريضاً آخر، وصلوا إلى مراحل متأخّرة في المرض.

> **ما بين 1000 و1500 مريض في القطاع، تتفاقم حالتهم الصحية بسبب نقص الخدمة الطبية والعلاجية والأدوية**

في شمال غزة، يعيش المرضى هموماً أخرى. في شارع الجلاء، وهو واحد من أطول الشوارع التي تربط شمال القطاع بمدينة غزة، يقضي الحاج أبو عزمي ساعات طويلة، وهو يدفع زوجته المريضة على كرسيها المتحرّك لنقلها إلى مركز غسيل الكلى، إذ تسكن المسنّة التي تضطر لزيارة مستشفى الشفاء مرة أسبوعياً، في مخيم جباليا، ولا تمتلك العائلة المال الكافي للوصول بالسيارة إلى المستشفى. ويقول أبو عزمي لـ«الأخبار»: «ارتفعت أسعار المواصلات، من 5 شواكل، ذهاباً وإياباً، في فترة ما قبل الحرب، إلى 50 شيكلاً (15 دولاراً) الآن. لا أحد بوسعه توفير مبلغ كهذا. أولويات الحياة كثيرة. أمضي ساعتين مشياً على الأقدام، في طريق الذهاب، وساعتين في طريق العودة (...) الله يعلم قدر التعب، لكن بيهون لأجل الحاجة».

وتوضح أمّ عزمي أنها والمئات من المرضى، يعانون من نقص حادّ في الأدوية، ويفضّلون الجوع والصوم لأيام، على الأكل، لأن كل طعام يتناولونه، سيضطرهم لغسيل الكلى أكثر، وهذا غير متوفر. لذا، فهم أمام خيارَي الموت جوعاً، أو الموت نتيجة عدم توفر «بروتوكول» العلاج في مستشفيات شمال القطاع.

ماسي الغزيين لا تنتهي (أ ف ب)

طوفان الأقصى

حتى «أسلاك الأقصى» تأتي من تركيا!

محمد نور الدين

بعد أكثر من خمسة أشهر على عملية «طوفان الأقصى» والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بات الموقف التركي الرسمي مما يجري هناك أكثر وضوحاً وثباتاً: تدين تركيا، إسرائيل، نظرياً، ولكنها لا تبادر إلى أي إجراءات عملية ضدها، في ما يؤشر إلى أن الحفاظ على علاقاتها مع دولة الاحتلال يمثّل أولوية لها، ضمن ما يعده رئيسها، رجب طيب إردوغان، «مصلحة» تركية. ومع أن إردوغان نفى عن حركة «حماس» تهمة الإرهاب ووصفها بأنها «حركة تحرر»، فإن الأقوال لم تقرن بأي فعل ولو في حده الأدنى، لا بل كان همّ تركيا الدائم هو حجز موقع لها في ترتيبات ما بعد وقف النار.

على أن الأداء التركي لم يقتصر على ما تقدم، بل تعداه إلى إبقاء علاقات التبادل التجاري مع إسرائيل على حالها، من دون أي تغيير. وإضافة إلى الخضار والفاكهة ومواد الإسمنت والحديد وغيرهما، الجاري تزويد دولة الاحتلال بها، كشفت أرقام «هيئة الإحصاء التركية» الرسمية أنه بين تشرين الأول 2023 وكانون الثاني 2024، استوردت إسرائيل ما مجموعه 8 ملايين ليرة تركية (حوالى 260 ألف دولار) أسلحاً شائكة. وبتاريخ 13 آذار الجاري، نشرت الهيئة بيانات حول التجارة الخارجية، جاء في بعضها أن تركيا صدرت، في الشهر الأول من 2024، إلى إسرائيل، أسلاكاً شائكة من الحديد والفولاذ، خاصة بإقامة الحواجز، بما مجموعه 5 ملايين و882 ألفاً و244 ليرة. وفي الشهر العاشر من العام الماضي، تمّ تصدير أسلاك من الصنف نفسه، بما مجموعه مليونان و217 ألفاً و 907 ليرات. وفي الشهر الأخير من 2023، صدرت أسلاك بقيمة 937 ألفاً و 512 ليرة تركية، ليبلغ بذلك مجموع ما صدرته تركيا إلى إسرائيل من هذه المادة، منذ عملية «طوفان الأقصى» وحتى نهاية كانون الثاني 2024، 8 ملايين ليرة تركية، علماً أن كل تلك الصادرات استخدمت، وفقاً لصحيفة «قرار»، لتسييج المسجد الأقصى، ومنع المصلين الفلسطينيين من الاقتراب منه.

ودخلت قضية استمرار الصادرات التركية إلى إسرائيل، في المعركة الانتخابية البلدية التي ستجري في نهاية الشهر الجاري. إذ بعدما استهزأت المعارضة بكلام المرشح عن حزب «العدالة والتنمية» لرئاسة بلدية إسطنبول، مراد قوروم، وقوله إن فوزه «سيُفرح أهل غزة»، شن زعيم حزب «الشعب الجمهوري» المعارض، أوزغور أوزيل، هجوماً على إردوغان بقوله إنه ما دامت تلك الصادرات «فلن يتوقف الظلم بحق أهل غزة». ودافع أوزيل بأن حزبه «لم يصدر الحديد والسمنت إلى إسرائيل، والسمنت يُستخدم لصنع القنابل والمتفجرات»، مخاطباً إردوغان، خلال حديثه في إفطار في منطقة إزمير، بالقول: «إذا كنت إلى جانب فلسطين، فادعُ أقرباءك وأتباعك إلى وقف التجارة مع إسرائيل». وأضاف أن «دعم حزب الشعب الجمهوري لفلسطين معروف، والجميع يعرف دعم رئيس الوزراء السابق، بولنت أجاويد، لياسر عرفات. إن قضية فلسطين ليست بعيدة عن حزب الشعب الجمهوري ولا عن قلوبنا».

> دخلت قضية استمرار الصادرات التركية إلى إسرائيل، في المعركة الانتخابية البلدية التي ستجري في نهاية الشهر الجاري

ويُرجع الكاتب هذا العجز إلى سببَين: «الأول، هو تراجع قدرة تركيا على تأسيس تحالفات دبلوماسية في العالم، ومع الوقت أيضاً كنا نصبح أكثر عزلة، وتراجع عدد الدول المستعدة للتعاون معنا. حتى إذا وقعت أزمة غزة، لم نجد بلداً يمكن أن يكون جزءاً من تحركنا». أما السبب الثاني، وفقاً له، فهو «تراجع تأثير قوتنا على دول الخليج. بعضها تصالحنا معها بعد سنوات من الصراع مثل السعودية والإمارات، وفقدنا تأثيرنا عليها، بل على العكس، باتت هي التي تؤثر علينا. حتى مصر كان تأثيرها علينا أكثر من تأثيرنا عليها. وهكذا، اضرّت بنا سياسات الحماسة والانفعال والادعاء، وتأثرنا بالضربات التي تلقاها اقتصادنا. وكان لفقدان الاصدقاء وانفجار الأزمة الاقتصادية نتائجهما المنطقية التي رأيناها في أول امتحان واجهناه في غزة».

في هذا الوقت، تقدمت جمعية «مظلوم در» الإسلامية الشهيرة، من الادعاء العام في إسطنبول، بشكوى ضد كل الشركات التركية التي يثبت تورطها في تصدير المنتجات إلى إسرائيل. وأكدت الجمعية، في بيانها الذي تلاه مسؤولون فيها أثناء احتجاج أمام قصر العدل، أن استمرار العلاقات التجارية مع إسرائيل، في ظل الأزمة الإنسانية الثقيلة التي تعيشها غزة، «أمر غير مقبول، ومعطى مخجل». داعية إلى «إنهاء هذه العلاقات في الحال، ومعاقبة الشركات المشاركة في التصدير». كما رفعت لافتات مكتوباً عليها: «التجارة مع إسرائيل خيانة للإنسانية» و«لا يمكن المتاجرة مع قاتلي الأطفال».

تقدمت جمعية من الادعاء العام في إسطنبول، بشكوى ضد للشركات التركية التي يثبت تورطها في تصدير المنتجات إلى إسرائيل (أ ف ب)

إن رجب طيب إردوغان كاد يساوي بين مستقبله السياسي وقضية فلسطين. وليس من قضية أخرى في السياسة الخارجية تناولها إردوغان أكثر من القضية الفلسطينية. ولم يكتف بالكلام، بل قدم مساعدات عملية. لذلك، عندما انفجرت أزمة غزة الأخيرة، كانت توقعات الشارع التركي والإسلامي من تركيا كبيرة جداً». ورأى قره علي أوغلو أنه «كان على تركيا أن تعمل على خطين: لوقف المذبحة بحق الفلسطينيين: إما مع إسرائيل، وإما الضغط على الولايات المتحدة وأوروبا، لكن هؤلاء لم يتجاوبوا مع تركيا. وحتى الدول العربية والإسلامية الرائدة لم ترد أن تنسق مع تركيا، وهذه لم تحاول إحراجهم. وفقدت تركيا خطابها الذي كان يقول إنه لا يطير عصفور في المنطقة إلا بإذنها، أو أن العالم الإسلامي معلقة آماله على تركيا. ورغم الجهد الدبلوماسي فإننا لم نتمكن من إنتاج معادلة أو أن نكون جزءاً منها».

الصين

بكين تفنّد «الحملة» الغربية
هذا ما يقوله «إعلام الجنوب»

بكين ـ ريم هاني

في أعقاب اختتام البرلمان الصيني، الذي يُعرف باسم «المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني»، اجتماعه السنوي (الدورتين)، بداية هذا الأسبوع، سارعت وسائل الإعلام الغربية إلى نشر تحليلات حول طبيعة «القرارات» التي صدرت عن الاجتماع المشار إليه، محاولةً لإيحاء بأنّ البعض منها يهدف إلى «حصر» السلطة في يد «الحزب الشيوعي الصيني»، على سبيل المثال، نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» تقريراً بعنوان: «(الدورتان) في الصين لا تكشفان عن طريق واضح نحو التعافي»، فيما شككت شبكة «بي بي سي» البريطانية، في تقرير لها، بأن تكون الصين فعلاً بيئة آمنة للاستثمارات الأجنبية. على أن القانون الذي عُرف باسم «قانون العضوية المنفّذ لمجلس الدولة»، وتمّ تمريره في الجلسة الأخيرة، نال «حصة الأسد» من «التحليلات» والانتقادات الغربية. وفي السياق، ذكرت بعض التقارير الغربية أنّ مثل هذا القانون يمنح «الحزب الشيوعي» مزيداً من السيطرة على مجلس الدولة ومجلس الوزراء، في خطوة «تمثل نهاية حقبة فصل السلطات بين الحزب والدولة»، وتعيد «إحياء سياسة مؤسس الجمهورية الشعبية) ماو تسي تونغ»، التي تنص على ضرورة «قيادة الحزب الشيوعي» لجميع شؤون الدولة ومكوناتها، على حد تعبيرهم. وحتى قبل الجلسة الختامية لـ«المجلس الوطني»، كانت وسائل الإعلام الغربية قد صبّت تركيزها على إلغاء كلمة رئيس الوزراء، لي تشيانغ، التي شكّلت تقليداً سنوياً لعقود، محاولةً الترويج لكون هذه الخطوة تهدف إلى «إخضاع» رئاسة الوزراء. وحتى بعدما لم يلقِ الرئيس الصيني، شي جين بينغ، بدوره، كلمةً ختاميةً في المجلس، خلافاً للعادة أيضاً، نشرت صحيفة «ذي غارديان» البريطانية تقريراً جاء فيه أنه رغم أنّ «الرئيس الصيني لم يتحدّث خلال (الدورتين)، إلّا أنه من الواضح من هو الشخص الذي يمسك زمام الأمور». كما نقلت الصحيفة البريطانية عن بعض المراقبين قولهم إنّ «شي يريد تعزيز سيطرة الحزب والأمن القومي على حساب كل شيء آخر في البلاد».

> نفى السفير لي تشنغ ون، في حديث إلى «الأخبار»، كل المعلومات التي تتداولها وسائط الإعلام الغربية

وردّاً على ما يتم تداوله أخيراً، نفى سفير «شؤون مؤتمر التعاون الصيني ـ العربي» في وزارة الخارجية الصينية، والسفير السابق لدى السعودية والسودان، لي تشنغ ون، في حديث إلى «الأخبار»، كل المعلومات التي تتداولها وسائط الإعلام الغربية، واضعاً إياها في خانة «الشائعات والأكاذيب الخبيثة». كما أكد لي أنّ «الحزب الشيوعي الصيني» والشعب الصيني «متّحدان ويتطوران بقلب واحد»، وأنّ مثل هذه الشائعات لن تقف عائقاً أمام تقدم الصين.

ويتسحب موقف لي على عدد من الممثلين الحزبيين، الذين أكدوا أنّ أي قرار يصدر عن مثل هذه الجلسات يأتي بإجماع جميع المشرعين، وأنّ الأحاديث عن انقسامات بين مكونات السلطة الصينية تندرج في إطار محاولات تقويض صعود الصين وتنميتها. كما عمدت وسائل الإعلام الصينية، بدورها، إلى الرد على «الهجمة الغربية»؛ إذ أوردت مثلاً صحيفة «غلوبال تايمز» الصينية، هذا الأسبوع، تقريراً جاء فيه أنّ «الإعلام الغربي يحاول بث السلبية والأخبار المبالَغ فيها، ولا سيما في ما يتعلّق بالاقتصاد الصيني»، بهدف «تقويض ثقة العالم في تنمية الصين»، وتخويف الشركات الخاصة والأجنبية من «البقاء فيها». وتابعت الصحيفة أنّ مقترحات «الدورتين» أعطت «صورة مختلفة كلياً عن ذلك»، وهي ستقترن أيضاً بـ«إجراءات وإنجازات ملموسة في عام 2024». ونقلت عن لي هايدونغ، الأستاذ في جامعة «الشؤون الخارجية الصينية»، قوله إنّه «في حال تابع المرء أخبار الصين عبر وسائل الإعلام الغربية فقط، فمن المرجح أن يعتقد أنّ مستقبل الصين مليء بالشكوك والتحديات»، لافتاً إلى أنّه في المقابل، تكشف تغطية وسائل الإعلام غير الغربية أنّ أداء الصين «جيد جداً»، وأنّ الأخيرة تتفوّق على الولايات المتحدة في مجالات كثيرة حول العالم.

وبصورة أعم، فإنّ المراقبين الصينيّين يعتبرون أنّ القصص التي رواها مراسلو دول الجنوب عن الصين، خلال الأيام الماضية، كانت مختلفة تماماً عن تلك التي ينشرها الغرب، باعتبار أنّ الأخير «ينظر إلى الصين من منظور المنافسة الإستراتيجية، ولا يمكن أن يكون موضوعياً أبداً»، بينما دول الجنوب تبحث في المقابل عن مزيد من «التواصل والتعاون» مع بكين. وعليه، يؤكد الخبراء الصينيون أنّه من الضروري «كسر شرنقة المعلومات التي فرضتها بعض القوى المهيمنة»، وإفساح المزيد من المجال لـ«الأصوات والتحليلات ووجهات النظر القادمة من الجنوب العالمي»، مشيرين إلى أنّ حدث «الدورتين» شكّل مثالاً ناجحاً عن ذلك.

تقرير

روسيا تستبق التصعيد الغربي: الخيار النووي على الطاولة.... مجدّداً

خضر خروبي

لا تجهد روسيا كثيراً في صياغة ردّها «غير التقليدي» في وجه الغرب، عند كل مرّة تستشعر فيها ازدياد حدّة الحملة ضدّها على الجبهة الأوكرانية. فالغرب، الذي يجد نفسه معنيّاً بترميم إخفاقات كييف، انساق أخيراً، على لسان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، إلى مواقف تصعيدية غير مسبوقة، قال فيها الأخير إنه لا ينبغي «استبعاد» إرسال قوات غربية إلى أوكرانيا في المستقبل، متعهّداً بـ«منع روسيا من الانتصار» في حربها، وذلك في موازاة اندفاع أوكرانيا إلى تغطية تلك الإخفاقات عبر «تسخين» الحدود الروسية، من خلال هجمات نسبت إلى مقاتلين روس، معارضين لحكومتهم. وعلى رغم أن الرئيس الفرنسي أكد عدم وجود إجماع داخل «حلف شمال الأطلسي» حول ما طرحه خلال قمّة باريس، وإنْ لاقى تأييداً من بعض الدول، وفي طليعتها بولندا، التي أبدت ترحيبها بالمقترح الفرنسي، داعيةً إلى «تصعيد مدروس بشكل خلّاق، وغير متناظر»، فقد جاء ردّ موسكو سريعاً، من أعلى هرم السلطة، عبر التلويح بالسلاح النووي.

«نبرة التحذير الذرية» هذه، نقلها الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، حين أشار قبل أيام إلى أن قواته «في حالة جهوزية، من الناحية العسكرية والفنية لخوض حرب نووية»، في حال تعلّق الأمر بـ«تهديد الدولة الروسية، أو ضرب استقلالنا وسيادتنا»، وفقاً لما هو منصوص عليه في العقيدة النووية الروسية. وفي إشارة إلى استبعاده سيناريو مواجهة نووية وشيكة بين موسكو والغرب، قال بوتين، في مقابلة مع «القناة الأولى» ووكالة «ريا نوفوستي» للأنباء الرسميتَين، إنه «في الولايات المتحدة يوجد ما يكفي من المتخصصين في مجال العلاقات الروسية - الأميركية وفي مجال ضبط النفس الاستراتيجي»، مستدركاً بأن «الأسلحة (النووية) موجودة من أجل استخدامها». ولم يحصر الرئيس الروسي تحذيره بدولة غربية معينة، موضحاً أن بلاده ستتعامل مع أيّ قوات أميركية متمركزة في أوكرانيا على أنها «قوات دخيلة»، متوعّداً بوأد أيّ تحرّك عسكري بولندي داخل الأراضي الأوكرانية.

«خطاب حالة الأمة»: نقطة تحوّل نووية؟

حمل التهديد غير المسبوق من جانب بوتين، أصداء إنذار مشابه كان قد وجّهه الرئيس الروسي إلى خصومه الغربيين، خلال خطاب «حالة الأمة»، أواخر شباط الماضي، وأعلن فيه استعداد قواته للدفاع عن «وحدة أراضيها»، محذّراً من أن موسكو «لن تسمح لأيّ جهة كانت بالتدخّل في شؤونها الداخلية»، و«سوف تردّ في حال استفزازها»، في إشارة إلى دعم الغرب العسكري لحكومة الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، من أجل ما يسمّيه «تحرير» أراضٍ أوكرانية سبق أن انضمّت إلى الاتحاد الروسي، كشبه جزيرة القرم، و«جمهوريتَي» لوغانسك ودونيتسك، ومواصلته الهجمات في اتّجاه الداخل الروسي. وتابع موجّهاً كلامه إلى حلفاء كييف: «على الغرب أن يفهم في نهاية المطاف أن بحوزتنا أسلحة أيضاً، على غرار تلك الأسلحة التي يرعبون بها العالم... وهي أسلحة قادرة على ضرب أهداف (متنوعة) على أراضيهم».

> هناك فجوة بين واشنطن من جهة، وبعض حلفائها الأوروبيين من جهة أخرى، حول كيفية تقييم «عتبة الخيار النووي» الروسي

وثائق عسكرية روسية: حرب نووية وشيكة؟

على وقع مبادرة كل من موسكو وخصومها في «منظومة الناتو» إلى تسريع وتيرة تطوير ترساناتهم من الأسلحة النووية، فإن ما استوقف المتابعين هو أن إشهار بوتين، يوم الثلاثاء الفائت، لـ«السلاح النووي»، في مقابلته التلفزيونية الأخيرة، يأتي بعد أسابيع قليلة من كشف صحيفة «فايننشال تايمز» عن وثائق عسكرية روسية مزعومة تضمّنت خططاً لما وصفته بـ«حرب نووية يعدّ لها الكرملين». وأشارت الوثائق العسكرية، المنشورة في الصحيفة البريطانية، والتي تعود إلى فترة ما بين عامَي 2008 و2014، إلى ظروف معينة، حدّدتها القيادة العسكرية والسياسية في روسيا للشروع في شنّ ضربات نووية ضدّ الخصوم، مبيّنة أن «الجنرالات الروس وضعوا في الحسبان إمكانية اللجوء إلى السلاح النووي، في حالة خسارة الجيش (في أيّ مواجهة عسكرية مفترضة) لما يوازي 20% من قوته الصاروخية الباليستية الاستراتيجية، وعلى وجه التحديد تلك التي تطلق من البحر، أو ما نسبته 30% من أسطول الغواصات الهجومية، وكذلك في الحالات التي تتعرّض فيها ثلاث قواعد عسكرية جوية للتدمير». كما تضمّنت الوثائق الروسية المسرّبة «تفاصيل عن برامج المناورات والتدريبات العسكرية، على صعيد التخطيط العسكري الاستراتيجي، التي يجريها الجيش الروسي بصورة دورية، ويصار إلى رفع تقارير في شأنها إلى قادة سلاح البحرية».

وفي هذا السياق، تشير مجلة «فورين بوليسي» إلى أن الحرب الدائرة في أوكرانيا، وتنشر موسكو أسلحة نووية في أراضي بيلاروسيا، كاول حدث من نوعه منذ أيام الحرب الباردة، رفعا من احتمالات وقوع «حرب نووية»، مؤكدة وجود فجوة بين واشنطن وبعض حلفائها الأوروبيين حول كيفية تقييم «عتبة الخيار النووي» الروسي على هذا الصعيد، والخيارات المتاحة للتعامل معه والردّ عليه، علماً أن الهاجس الأميركي حيال القدرات «غير التقليدية» المتوفّرة لدى موسكو، كان له دور في تحديد نوعية وكمية الدعم العسكري المقدَّم إلى كييف. وتشير المجلة الأميركية إلى أن أعضاء حلف «الناتو» منقسمون بين من يدعون إلى ضرورة الاتعاظ بتجربة الحرب في أوكرانيا والتعامل بجدّية مع التهديد الروسي، مرجحين احتمال شنّ روسيا «ضربة نووية تكتيكية» ضدّ أوكرانيا، وذلك سواء استشعرت احتمال تعرّضها للهزيمة، أو إذا لمست وجود إمكانات عسكرية كافية لدى كييف لاستعادة مناطقها التي كانت قد أعلنت انضمامها إلى الاتحاد الروسي؛ وبين من يصرّون على توصيف التلويح الروسي المتكرر بـ«الخيار النووي»، بـ«الابتزاز النووي» لا أكثر.

وفي محاولته استشراف ردود الفعل المحتملة من قِبَل «الناتو» في وجه موسكو، توقّف الباحث المتخصص في قضايا نزع التسلّح والانتشار النووي، في «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، ويليام البيرك، عند مبادرة الحلف العسكري الغربي خلال الأعوام التي تلت سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم، وتحديداً عام 2019، إلى إطلاق مبادرة لتنظيم مناورات عسكرية نووية سنوية مشتركة بين عدد من بلدان الحلف بعنوان «Stead Fast Noon»، مستبعداً أن يعمد الحلف إلى إطلاق مناورات نووية مشابهة على نطاق أوسع، سواء من حيث عدد البلدان المشاركة، أو لناحية دمج التكتيكات العسكرية التقليدية وغير التقليدية فيها بوصفها «أمراً محرّماً» في الوقت الراهن. بدورها، أوضحت كبيرة المبعوثين الأميركيين لشؤون نزع السلّح، بوني جينكينز، أن الحلف يأخذ التصعيد النووي الروسي على محمل الجدّ، مضيفة أنه «في حقيقة الأمر، لا نعرف الطريقة التي يفكّر فيها بوتين، وما ينوي القيام به في الفترة المقبلة».

دعوة لانعقاد جمعية عُمومية سنوية عادية لشركة C2 SAL

عطفاً على المادة الخامسة والثلاثين من النظام التأسيسي للشركة يدعو السادة مور سنيفنس طبال بصفته مُفوض المراقبة على حسابات الشركة المساهمين حُضور الجمعية العُمومية العادية السنوية للشركة التي ستنعقد الساعة الثانية عشر من يوم الخميس الواقع في الثامن عشر من شهر نيسان من سنة ٢٠٢٤ في مكتب مُحاسبي الشركة الأستاذ ياسر نعمة في ضبية/ سنتر ضبية ٥٢٩ الطابق الثالث وذلك للتداول في جدول الأعمال التالي:

١. مُناقشة الأموال المالية السنوية وللسنوات السابقة والاطلاع من مُفوض المراقبة على الأوضاع المالية ومُناقشة تقاريره السنوية.
٢. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن الأعمال في السنوات السابقة.
٣. انتخاب مجلس إدارة جديد ودعوته للاجتماع وتحديد صلاحياته.
٤. تعيين مُفوض المراقبة للشركة.
٥. أمور مُتفرقة.

مُفوض المراقبة
مورستيفنس طبال
رقم النقابة: ٢٠٠٢/٥٠

دعوة لانعقاد جمعية عُمومية سنوية عادية لشركة INTER MALL GROUP SAL Holding

عطفاً على المادة الخامسة والثلاثين من النظام التأسيسي للشركة يدعو السادة مور سنيفنس طبال بصفته مُفوض المراقبة على حسابات الشركة المساهمين حُضور الجمعية العُمومية العادية السنوية للشركة التي ستنعقد الساعة الثانية عشر من يوم الخميس الواقع في الثامن عشر من شهر نيسان من سنة ٢٠٢٤ في مكتب مُحاسبي الشركة الأستاذ ياسر نعمة في ضبية/ سنتر ضبية ٥٢٩ الطابق الثالث وذلك للتداول في جدول الأعمال التالي:

١. مُناقشة الأموال المالية السنوية وللسنوات السابقة والاطلاع من مُفوض المراقبة على الأوضاع المالية ومُناقشة تقاريره السنوية.
٢. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن الأعمال في السنوات السابقة.
٣. انتخاب مجلس إدارة جديد ودعوته للاجتماع وتحديد صلاحياته.
٤. تعيين مُفوض المراقبة للشركة.
٥. أمور مُتفرقة.

مُفوض المراقبة
مورستيفنس طبال
رقم النقابة: ٢٠٠٢/٥٠

جمعية ممثلي صانعي المركبات العالميين في لبنان (AIA) : كفالة المصنّع هي الضمانة الوحيدة للمستهلك

بيروت في ١٥ آذار ٢٠٢٤: بمناسبة اليوم العالميّ لحقوق المستهلك، تذكّر جمعية ممثّلي صانعي المركبات العالميين في لبنان - AIA المستهلكين اللبنانيين بضرورة التأكّد من وجود كفالة المصنّع عند كلّ عمليّة شراء. وهذا الأمر ضروريّ جدًا للحفاظ على حقوق المستهلك وسلامته واستثماره، وهو لا ينطبق فقط على السيّارات، إنّما على كلّ سلعة مشتراة.

في هذا الاطار، تهيب الجمعيّة بالمستهلك اللبناني عدم شراء أيّ سلعة الا بعد التأكد من المصدر، ومن وجود ضمانة المصنّع وكفالة ما بعد البيع عبر المستوردين المعتمدين. كما تطالب الجمعيّة الدولة اللبنانيّة والإدارات المعنيّة بحماية حقوق المستهلك اللبنانيّ عبر تطبيق القوانين المرعيّة الإجراء، لا سيّما قانون المنافسة الذي يفرض على المستوردين تأمين كافّة الضمانات وكفالات ما بعد البيع كما هو محدّد من قبل مصنّع السّلعة، اضافة الى انشاء الهيئة الوطنية للمنافسة، وهي الجهة المناط بها مراقبة التنافس الحرّ تنفيذا لاحكام قانون المنافسة.

-انتهى-

نبذة عن الجمعيّة: جمعيّة AIA تضمّ الممثّلين المعتمدين لجميع صانعي المركبات العالميين في لبنان. وهي تعمل بمسؤوليّة منذ العام ١٩٢٣، بهدف تنظيم سوق المركبات الجديدة واستيرادها إلى لبنان، واضعةً خبرات شركاتها الأعضاء في خدمة المستهلك، لتأمين حمايته وسلامته كما ولتطوير القطاع.

الإعلام المُموّل: سمعاً وطاعة يا لورد بلفور!

(شادي الزقزوف)

بالإمكان لأي مراقب لهذا الإعلام رؤية أنه يعيش أزمة وفزاعة اسمها فلسطين، ويحاول بضراوة التوفيق بين تغطية القضية والسردية الغربية العامة ومصالحها في الوطن العربي

موسى السادة *

لا يتجاوز النص الأصلي لوعد بلفور الـ150 كلمة، حيث لو كان في زمننا هذا لكان عبارة عن ثلاث تغريدات على منصة «اكس»، إلا أنه، ورغم قصره، فإنه يحمل في طيّاته أسساً واعتبارات رئيسية تمثّل جوهر السياسة الغربية تجاه العرب والقضية الفلسطينية، وهي بطبيعة الحال سياسة مستمرة لأكثر من مئة عام، ولا تزال تُتبع غربياً وتُطبق عربياً.

كتب بلفور أنه يجب أن يكون مفهوماً بشكل واضح أن تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين «لن يؤتي بعمل من شأنه أن ينتقص الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين»، مضيفاً: «ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى». تختصر هاتان الجملتان كلّ المسألة؛ بداية أنه لا وجود للعرب أو الفلسطينيين، بل إنّ هنالك «طوائف»، بينما الأهم هو التالي: للطوائف غير اليهودية حقوق مدنية ودينية، ولليهود وضع وحقوق سياسية. وعليه، لا يحق للطوائف غير اليهودية أي نوع من الحقوق السياسية، فالحكم السياسي للشعب اليهودي، والعرب، مسيحيين ومسلمين وغيرهم من الانتماءات، منزوعو الحق والسيادة السياسية، وما لهم هو حرية الممارسة الدينية وحزمة من الحقوق المدنية، وكل هذا على المستوى النظري.

طوال المئة عام الماضية، كانت السياسة الإعلامية للغربيين تنطلق من هذا الأساس؛ فلا حرج في تسليط الضوء على «أزمة» الحقوق الدينية والمدنية للفلسطينيين، بل إنّ كل القضية هي المناورة والتنطّع بهذه الحقوق. وما إن تتحدّث أو تمارس حقاً سياسياً (والحق السياسي، بالضرورة، مصون بالمقدرة على ممارسة العنف) فالمسألة غربياً هي ممارسة للإرهاب. السلطة السياسية الإمبريالية تعيش حالة من الخوف والرهبة. من هنا، تكون كل عملية مقاومة وممارسة عنف ضد المستوطنين اليهود الصهاينة هي ممارسة للحق السياسي، هي نقيض لأسس بلفور، نقيض لسلطة الحكم البيضاء على فلسطين والعالم بأسره.

إنّ ما يميّز فلسطين والمقاومة العربية بشكل عام، ليست قوة السردية والقصة التي تمثّل ما نطلق عليه «القضية الفلسطينية»، فلو افترضنا ذلك فهذا يعني أن قوة خطاب القضية الفلسطينية هو ذاته عشية أوسلو ونهار السابع من أكتوبر المجيد، وهذا غير صحيح. إنّ قوة خطاب القضية مستمد، حصراً، من ممارسة الفلسطينيين للعنف والمقاومة. ولذلك، كلما زاد انتصار المقاومة العسكري زادت قوة خطاب القضية. وهذا ما نراه جلياً في الإعلام العربي «المستقل»، أي المموّل غربياً (وكل من يدور في فلك الغرب من مثقفين وكتّاب)، حيث بالإمكان لأي مراقب لهذا الإعلام رؤية أنه يعيش أزمة وفزّاعة اسمها فلسطين، ويحاول بضراوة التوفيق بين تغطية القضية والسردية الغربية العامة ومصالحها في الوطن العربي. وتراهم يحاولون، بحرص، عدم الوقوع في شرك الاتهام بالمعايير المزدوجة ويجزون غصباً إلى مجاراة تغطية الوضع الفلسطيني، والخضوع لحزمة مصطلحات القضية.

منذ بدء «طوفان الأقصى»، تعيش السردية الغربية أزمة كبيرة، بل هي الأزمة الكبرى منذ قدوم الجيوش الغربية إلى منطقتنا منذ أكثر من قرنين. وفي حرب المعلومات والصورة، استطاعت المقاومة الفلسطينية، ومئات من الغزيين، غربلة المشهد، وكنس جهد ملايين الدولارات المستثمرة في آخر عشر سنوات على أقل تقدير.

حتّمت هذه الأزمة استنفار كل استثمار أوروبي وأميركي إعلامي، ولكن كيف؟ إنّ مراقبة أدوات صناعة الخطاب العربي غربياً، من منصات إلكترونية، تكشف لنا أن الاستراتيجية المتبعة هي تطبيق بلفوري. بمعنى، أن تركيز الخطاب سيكون منزوعاً من، ومضاداً لأي ممارسة سياسية ضد الصهيونية، والتنكّر خلف الحقوق المدنية وخسارتها من جراء «الصراع». وهو ما نراه بشكل مكثّف في خطاب الحق في الحياة في غزة، وسردية الدفاع عن الحقوق المدنية الفردية، أو السياسية في حالة كان الخطاب مطابقاً للخطاب السياسي الغربي.

يقول أحد النصوص على موقع «رصيف 22» إن «قيمة الحياة أن تعاش كاملة»، وإن ثقافة المقاومة والجهاد والاستشهاد نقيض لـ«الحرية الفردية» و«حرية التعبير» و«فك القيود عن المجال العام»، وما المقاومة سوى «تسخيف للحياة». بتعبير آخر، هي عملية وضع التمتع الفردي لحقوق مدنية في مقابل الحق الجمعي العام في السيادة السياسية للشعب ككل، رغم وجوب عدم التناقض بينها.

المثال الأبرز كان، للمفارقة، بعيداً عن غزة، حيث إن عمليات القوات المسلحة اليمنية والسياسة والممارسة الإعلامية الذكية والشاملة لليمنيين، وضعت الأميركيين في تحدّي «رواية الحوثيين»، وهي عملية ترى شواهدها المباشرة، وغير مباشرة، في منصات كـ«رصيف 22» و«درج»، حيث شهدت هذه المنصات في الأشهر الماضية تكثيفاً للتنكر خلف الحقوق المدنية في مقابل الفعل السياسي اليمني. فعبر تقرير مصوّر على «رصيف 22»، أمست عمليات البحر الأحمر ضد الصهيونية تضع صيادي الساحل اليمني في المناطق «المحررة» بين سندانة «الحوثيين» ومطارق البوارج، دونما إشارة إلى بوارج من؟ ولماذا؟ رغم تصريح أحد الصيادين أن البوارج تستهدفهم. أي إن القصة، بلسان الأميركيين عبر منصات عربية، أنه ممنوع عليكم كعرب ممارسة الحق السياسي، وأن ثمن هذه الممارسة باهظ جداً يصيب كامل حقوقكم في الغذاء والحياة.

المسألة هنا، هي ليست سياسات إعلامية مختلفة بين المنصات العربية، بل إن الشقاق هو بين من يريد هدّ أصل بنية العنصرية الغربية، واسترداد كامل حقوقه السياسية والمدنية والدينية، عبر فرض السيادة على الأرض والسماء والماء، والتي بفقدانها لا يمكن التطلع إلى أي بنية قانونية واجتماعية تحصل وتصون الحق المدني والديني لأنفسنا. فيمكنكم العيش وفق قواعد بلفور، والصهاينة والغربيين أوصياء عليكم كالحيوانات الأليفة، تحت إطار أن الاستعمار يؤمّن لك حق الممارسة الدينية كما يعدكم نتنياهو، والحقوق الفردية كما يصوّرها لك الاتحاد الأوروبي والأميركيون، وسيحميك المجتمع الدولي كما حمى الفلسطينيين. أمّا نحن، فلن يرانا بلفور إلا حيث يكره.

* كاتب عربي

حرب غزة تبطل الصاعقة السني - الشيعي

صفية أنطون سعادة *

عملت الإدارة الأميركية، منذ هيمنتها على منطقتنا، على متابعة المشروع الغربي القائم على تفتيت المنطقة طائفياً ومذهبياً وعرقياً لتمكين «إسرائيل» من السيطرة. هذا ما حدث في لبنان عام 1920 حين قام الفرنسي باختراع كيان فيه الغلبة للمسيحيين، ومحاولته الفاشلة في ترسيخ الهوية المذهبية على حساب الهوية الوطنية في سوريا عبر خلق دويلات درزية وعلوية وسنية، ومن ثم نجاح الولايات المتحدة الأميركية في احتلال العراق ولبننته وتطبيق دستوره ليتحلل العراق أجزاء متحاربة سنياً وشيعياً وكردياً.

هذا هو تاريخ تدخّل الغرب خلال ما يزيد على قرن من الزمن. نجح مشروعه، إلا في ما يختص بفلسطين؛ فهذه الأخيرة بقيت الاستثناء الوحيد، إذ جمعت، عبر نضالها لتحرير أرضها، بين المسيحي والشيعي والسني الموجود على أرض عربية. وحين وقّعت بعض الأنظمة العربية اتفاقيات سلام مع «إسرائيل»، بدءاً بمصر بعد حرب أكتوبر عام 1973، استغلّ هذا الغرب المستعمر المناسبة لتحويل مسار المنطقة من توجهاتها الوطنية إلى التركيز على هوياتها الدينية والطائفية، إيغالاً في التفرقة وتهديم أي مسار للتلاقي والتلاحم الضروريين للمواجهة والتحرر.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، عمدت الإدارات الأميركية إلى تسريع عملية التفتيت عبر إثارة العصبيات الدينية والمذهبية، فوضعت السني في مواجهة الشيعي. وشهدنا في المشرق العربي، مع بداية القرن الواحد والعشرين، صراعات دموية طاحنة بين هذين المكوّنين اللذين تناسيا أنهما أبناء هذه الأرض، وأن هذا الصراع لن يفيد إلا الغرب وربيبته «إسرائيل» الطامعين في أرض وخيرات هذه المنطقة ذات الموقع الاستراتيجي البالغ الأهمية، إذ إنه صلة الوصل بين الشرق والغرب.

في العقدين الماضيين، تغلّبت العصبية الطائفية على الهوية الوطنية، فدُمرت منطقة المشرق العربي بأيدي أبنائها، وتمخترت «إسرائيل» كالطاووس يطلب ودّها من يريد إرضاء الغرب العازم على إلغاء مفهوم «الوطن القومي» واستبداله بعالم سني في مواجهة عالم شيعي.

مع «طوفان الأقصى»، وبعد مرور نصف قرن بالتمام على حرب أكتوبر 1973، ثارت غزة وقدّمت النموذج الأمثل للحمة وطنية تتخطّى الحدود الطائفية، وتقضي على كل أحلام الغرب الذي يتطلّع إلى قطف ثمار التفرقة وإلحاق المشرق العربي كتابع لمشيخته.

في الدول العربية اليوم، اختفى الفالق السني-الشيعي لتحل محلّه الحقيقة المؤلمة المتمثّلة بانسحاق بعض الأنظمة العربية «السنّية»، وتنازلها لمصلحة «إسرائيل» ووقوفها إلى جانبها في مواجهة «سنّة فلسطين». هذا الموقف يدحض افتراءات توصيف الصراع على أساس سني-شيعي، ويؤكد العلة الأصلية لا الهي حروب الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية واستعمالنا كوقود طائفي وعرقي دائم لتسهيل عملية السيطرة. لقد نسفت غزة-فلسطين مقولة أن الصراع هو صراع سني-شيعي كما دأبت البروباغندا الأميركية على نشره وتوزيعه وإذكاء نيرانه الفتّاكة، إذ نرى دولاً عربية «سنّية» لا تقيم أي وزن لتجويع وقتل وإبادة «السنّة» في فلسطين، لا بل إن بعضها متواطئ مع «إسرائيل» ويمدّها بالمؤن والمؤازرة لتتغلّب على من ادّعت المحاربة باسمه!

أجبرتنا غزة أن ننظر إلى أنفسنا كشعب واحد بمعزل عن هويتنا الدينية، وأن نتصرّف كهيئة جامعة تحارب من أجل تحرير قسم من أرضها استولى عليه صهيوني غربي يريد إلغاء هويتنا القومية، ولن يستريح إلا بعد القضاء علينا قضاء مبرماً لأن حياته تتوقف على موتنا، والعكس صحيح.

* أستاذة جامعية

استراحة

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4550

أفقيا

1- بحر متفرّع من المتوسط – 2- مخرج سينمائي إيطالي راحل – 3- يفكّ العقدة – من الطيور تستوطن لبنان – 4- نعام – ثغره – صك بيع عند العامة – 5- نضج تاميناً للدين – إسم موصول – جرذ بالأجنبية – 6- عاصمة أفريقية – حرف جزم – 7- متشابهان – من الطيور – 8- مدينة في اليمن – بحر – جواب – 9- جسد – ماركة مسحوق غسيل – 10- رئيس حكومة لبناني راحل

عمودياً

1- بلد أوروبي – إحسان – 2- أحد الصحابة الذين وفدوا على النبي محمد في آخر حياته – 3- تفّ من فمه – ضمير منفصل – إقترب – 4- متشابهان – يُستعمل لشرب القهوة – 5- مصوّر – للتعريف – خاصتك بالأجنبية – 6- لسّهم – أمسيات – 7- من أقدم رجال التوراة نجا وأهل بيته من الطوفان – من الألبسة – 8- يفوز – ضجر وسئم – أشار – 9- من يبيع ويشتري بقصد الربح – للمساحة – 10- من أجمل ليالي شهر رمضان

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- محمد الموجي – 2- صاروخ – جونو – 3- رم – سهل – 4- جورج وسوف – 5- لندن – تلت – 6- جمع – أه – رم – 7- در – ال – أيار – 8- يون – صالت – 9- د د – أدلق – نمّ – 10- الأوزاعي

عمودياً

1- مصر الجديدة – 2- حام – نمرود – 3- مر – جدع – 4- دوبون – ال – 5- أخ – الصدأ – 6- سجنه – ألو – 7- مجهول – القرّ – 8- وول ستريت – 9- جنّ – ما – نع – 10- يوسفي – رامي

sudoku 4550

1	5	3				8		
4							9	
	9		1	2	8	4		3
2				1				5
3			8					9
8			9		7			6
				6		3		
			7		2			
6	2	7		5		1		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4549

6	1	9	4	2	5	8	7	3
2	5	7	3	6	8	1	4	9
8	4	3	7	1	9	5	6	2
3	6	5	1	9	4	2	8	7
7	8	4	6	5	2	3	9	1
9	2	1	8	7	3	4	5	6
1	7	2	5	4	6	9	3	8
4	3	6	9	8	1	7	2	5
5	9	8	2	3	7	6	1	4

مشاهير 4550

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب روائي سوري. يقيم في باريس ويعمل في حقل الطب. من مؤلفاته « مخيلة الأمكنة »

2+5+7+8+9+10 = خلاف الجحيم ■ 4+3+6 = مدينة فرنسية ■ 1+11 = شقيق بالعامية

حل الشبكة الماضية: **هنري بيكيريل**

إعلانات رسمية

إعلان بيع بالمزاد العلني

صادر عن دائرة تنفيذ حلبا
القاضي طارق صادق
الجهة المُنفذة: محمد وجمال وعبد الله ومصطفى وعبد الرحمن أحمد الغوراني وكيلهم المحامي محمد حسين حافظة.
المُنفذ عليه: خضر عبد الله الغوراني مجهول الإقامة.
رقم المعاملة: 2023/456
السند التنفيذي: حُكم صادر عن محكمة الغُرفة الابتدائية بالشمال 2023/20 تاريخ 2023/4/27.
تطرح الدائرة للبيع بالمزاد العلني أمام رئيس دائرة تنفيذ حلبا كامل العقارين 197 و199 منطقة الشيخ زناد العقارية.
العقار 197: تدخل إليه عبر بوابة حديدية يحتوي على بئر مياه مُحاط بتصوينة من الخفان بارتفاع مترين وعلى طول العقار ويبعد عن طريق مطار القليعات الدولية حوالي 1 كلم.
العقار 199: تدخل إليه عبر بوابة حديدية يوجد بداخله مزرعة أبقار ما زالت على التليس، ويوجد بداخله بئر مياه ومُحاط بكل جوانبه بحائط خفان بارتفاع حوالي مترين، ويبعد عن طريق مطار القليعات الدولية حوالي 1كلم.
تاريخ محضر وصف العقار: 2023/11/3.
تاريخ تسجيله بالسجل العقار 2023/12/6.
مساحة العقار 197: 8383 م2.
مساحة العقار 199: 9957 م2.
التخمين والطرح: للعقار 197: 41915/ر.أ. وللعقار 199: 49785/ر.أ.
موعد المُزايدة ومكانها وشروط البيع: الخميس 2024/3/28 الساعة 12:00 أمام رئيس دائرة تنفيذ حلبا، للراغب بالدخول بالمُزايدة دفع مثل بدل الطرح نقداً وحصراً بالدولار الأميركي واتخاذ محلاً لإقامته ضمن دائرة تنفيذ حلبا أو إذا كان مُقيماً خارجها وإلا عُد قلمها مقاماً مُختاراً له وللشاري رسم الدلالة والإحالة والتسجيل.
مأمور التنفيذ
بيار السكاف

تبليغ

صادر عن محكمة النبطية المدنية/ عقاري
يدعو قلم هذه المحكمة المدعى عليه كامل طعان قانصو، آخر مقام معروف له الدوير، والمجهول محل الإقامة الحضور إليه لاستلام أوراق الدعوى ومرفقاتها في الدعوى رقم 2024/595 المقامة عليك من علي جوني بوكالة المحامي علي سبيتي، بمادة تحديد حق مرور وعليك اتخاذ محل إقامة لك ضمن نطاق المحكمة ما لم تكن ممثلاً بمحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مختاراً لك، وإلاّ جاز إبلاغك الأوراق وموعد الجلسة بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات ضمن المهلة القانونيّة من تاريخ النشر.
الكاتب
هديل بدران

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية

برئاسة القاضي إكرام جابر
إلى المُنفذ عليها: غادة مكي ناصر من النبطية التحتا ومجهولة محل الإقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تُنبئك هذه الدائرة بأن لديها بالمُعاملة التنفيذية رقم 2024/57، والمُتكونة بين عزام داود داود وبينك إنذاراً تنفيذياً بموضوع القرار الصادر عن جانب المحكمة الشرعية الجعفرية في النبطية برقم أساس 2023/685 سجل 2023/103 تاريخ 2023/12/21 والمُتضمن إثبات طلاق المُدعي عزام داود داود داود للمُدعى عليها غادة مكي ناصر طلاقاً بائناً لعلة اليأس اعتباراً من 2023/9/18.
وعليه تدعوك هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار ومُرفقاته تحت طائلة مُتابعة التنفيذ بحقك أصولاً بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مُضافاً إليها مُهلة الإنذار والمسافة.
مأمور التنفيذ

في الواجهة

عون: حذّرتُ حزب الله وخائف عليه

أحسن ما خلّفته زيارة وفد حزب الله للرئيس ميشال عون الأسبوع الماضي، استمرار التواصل بينهما ليس إلا. لم يكن الوفد الزائر قليل الأهمية، غير أن ما تبادله المضيف والضيف أفصح عن تباعد أساسي في ما بدا وكأنه افتراق جدياً من حوله هو انخراط حزب الله في حرب غزة

نقولا ناصيف

قيل بعد زيارة وفد من حزب الله للرابية في 7 آذار إنها كانت مقرّرة قبل ظهور الرئيس ميشال عون في مقابلة تلفزيونية في 19 شباط، وسرعان ما تبيّن أن المقابلة بالذات وراءها. ما أدلى به عون في المقابلة، كان من المرات النادرة التي يُصوّب على حزب الله مباشرةً وعلناً. إبان وجوده في قصر بعبدا، شكا مراراً من تباطؤ الحزب إلى حد الانكفاء عن التعاون معه وتذليل العراقيل في طريق العهد، ناهيك

> **لا أعرف إلى أي مدى يسع حزب الله الاستمرار في معركة موازين قواها ليست في مصلحته ولا في مصلحتنا**

بعرقلة إصلاحات وإجراءات كان في مستطاعه أن يكون فيها الحزب إلى جانب حليفه، لكنه ارتأى الموازنة بين عون وخصومه. ذلك ما رافق علاقة الرئيس السابق بالرؤساء نبيه برّي وسعد الحريري ونجيب ميقاتي. نأى عون بنفسه، مراقباً منتقداً بعيداً من الإعلام، عن الخلاف المتنامي بين رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل وحزب الله في موقفَيْن بالغَي الصعوبة، هما ترشيح الحزب رئيس تيار المردة سليمان فرنجية لانتخابات رئاسة الجمهورية، وإطلاق يد الحكومة المستقيلة في تولي السلطة إبان الشغور. اعتبر عون أن رئيسها ميقاتي «يستولي على صلاحيات رئيس الجمهورية». ودعم وجهة نظر صهره في كلا الموقفَيْن، مع التعويل على أن في وسعه تجنيب الحليفين مزيداً من الخلافات والوصول إلى حافة الطلاق. لكن ما قيل في المقابلة التلفزيونية الأخيرة لعون، لم يكن سوى رأس جبل الجليد، وأفصح عن كمّ وافر من التعارض في ملفات شتى يصعب إيجاد حلول لها.

لم يُخفِ حزب الله انزعاجه مما قاله الرئيس السابق في المقابلة التلفزيونية. منشأ الانزعاج ليس المضمون بل المصدر. في ما برّره مسؤولون فيه بأنهم توقّعوا رد فعل مسيحياً سلبياً مناهضاً لتدخّل حزب الله في حرب غزة، لكنهم يتفهّمون في الوقت نفسه دوافعه ذات الجذور التاريخية لدى الرأي العام المسيحي، اعتادت التعبير عنه بكركي والأحزاب المسيحية على مرّ عهودها. إلا أن صدوره عن الرئيس السابق أخيراً أقلق الحزب وفاجأه بعدما خبر وقوف عون إلى جانبه وتضامنه معه في استحقاقَيْن داهمَيْن تجاوزا الملفات الداخلية: حرب تموز عام 2006 ومشاركة حزب الله في الحرب السورية. قبل التحضير لزيارة الوفد للرابية، أوعز الحزب إلى نوابه وقيادييه بعدم الرد منعاً لتفاقم ردود الفعل.

مما قاله الرئيس السابق لوفد حزب الله برئاسة رئيس الكتلة النيابية محمد رعد:

1 - مع إظهار الرغبة في استمرار الحوار والتواصل، بيد أن كلا الطرفَيْن تمسّك بوجهة نظره حيال حرب غزة. أكد عون مجدداً معارضته إياها للأسباب نفسها التي أوردها في المقابلة التلفزيونية. يعرف أن ما قاله أزعج حزب الله، «غير أنني كمسؤول لا يسعني الوقوف متفرجاً على الحقائق أمامي وأصمت». في المقابلة، سمع من زواره الثلاثة أن 2 - أصغى إلى ما أدلى به رعد عن الدوافع التي أملت على حزب الله الانخراط في حرب غزة عبر إشعال جبهة الجنوب. ردُّ عون: «وجهة النظر هذه بالنسبة إليّ ضعيفة غير مقنعة. أعتبرها معركة خاسرة. أنا خائف عليكم، لكنني خائف على لبنان أيضاً. لا أعرف إلى أي مدى يسع الحزب الاستمرار في هذه المعركة والمدى الذي سيصل إليه، بينما أخشى من النتائج لأن موازين القوى ليست في مصلحته ولا في مصلحتنا نحن».

3 - ما يجري في حرب غزة في حسبان الرئيس السابق «ليس معركة متكافئة بين طرفيْن. ليست من واحد الى واحد، بل انخرط الغرب كله فيها بدءاً بالأميركيين وصولاً إلى الأوروبيين وراء إسرائيل التي تملك أكبر قوة تدميرية في الشرق الأوسط، في إمكانها أن تطاول الشرق الأوسط بأكمله بفضل جسور الدعم والتمويل والتسليح المقدّمة إليها، خصوصاً من الأميركيين. يقصف الحوثيون البواخر التجارية بينما ترسو بواخر مدّ إسرائيل بالسلاح في ميناء حيفا. ألا يلفت الحزب أن العالم تعاطف مع الشعب الغزاوي ولم يدعم مرة حماس أو أيّدها في موقف. أليس لذلك مغزى؟».

4 - لم يخفِ قلقه من استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على قرى لبنانية في الجنوب «صارت صورة مصغّرة عن غزة بفعل تعرّضها للتدمير الكامل وتهجير الأهالي». لم يرَ في ما يجري مصدر مخاوف الرأي العام المسيحي فحسب، بل الرأي العام اللبناني برمّته «سوى ذلك، أي تبرير ليس سوى أعذار».

5 - مما قاله لرعد: إن على حزب الله أن يتنبّه إلى بعض ما يشاع بخبث حيال عدم استهداف إسرائيل بلدات وقرى مسيحية بقصفها وتدميرها كما لو أنها تؤيّدها، و«هو غير صحيح على الإطلاق». جواب محدّثه أن الحزب «تنبّه إلى هذه المسألة».

6 - مأخذه الرئيسي على حزب الله بإزاء حرب غزة «أننا لم نُستشر في قرار خطير كهذا. كنت الوحيد إلى جانبه عندما هاجمت إسرائيل لبنان عام 2006، وكان يقاوم آنذاك عدواناً على لبنان. في حرب سوريا كنت إلى جانبه عندما منع الإرهاب والتطرف من وضع اليد على لبنان. لا ننسى أن الإرهابيين دخلوا إلى البقاع الشمالي وإلى بلدات شيعية وتدفّق السلاح هناك وكذلك الخلايا النائمة وحدثت تفجيرات، فدافع الحزب عن نفسه وعن بلداته. إدخالنا في حرب غزة مختلف تماماً. ليس مقاومة لإسرائيل ولا دفاعاً عن حدود لبنان كي نكون إلى جانبه، بل تورّط في حرب سوانا وذهب إليها بمفرده. لا الحكومة اللبنانية قرّرتها ولا الجامعة العربية. هل من معاهدة دفاع مشترك بيننا وبين غزة؟ التزم بما ليس في وسع لبنان التزامه».

7 - رغم امتعاضه المزمن، منذ ولايته الرئاسية، من إخلال حزب الله في الوقوف الى جانبه وتطبيق البند الرابع في وثيقة «تفاهم مار مخايل»، وهو «بناء الدولة»، يعزو عون خروجه أخيراً عن صمته إلى أكثر من استدراج لبنان إلى الحرب مع إسرائيل: «بيننا مشكلات أخرى مهمة أيضاً التزم الحزب بتنفيذها ثم تراجع عنها. بند بناء الدولة أحدها في تفاهم مار مخايل. لكنّ ثمة التزاماً آخر قطعه الحزب لجبران باسيل قبل نهاية ولايتي، هو التوافق على رئيس المقبل للجمهورية. ذلك ما لم يحدث عندما انفرد بترشيح سليمان فرنجية والتمسك به ومحاولة فرض انتخابه على الجميع ولا أحد سواه».

8 - استمرار التواصل مع حزب الله قائم و«لم نُرد مرة الانفصال عنه ولا عن سواه. نحن معاً جميعاً في مجلس نيابي واحد. نتفق أحياناً على مشروع فنصوّت له ونختلف على آخر فنتباين في الاقتراع. ذلك ما يحصل أيضاً بين كتل أخرى». مع ذلك صحيح على الإطلاق». جواب محدّثه أن الحزب «تنبّه إلى هذه المسألة».

(هيثم الموسوي)

المشهد السياسي

بو حبيب «يثور» على ميقاتي: يستولي على صلاحيات مسيحية!

بين تأكيد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أن جبهة الجنوب «لن تُقفل مهما طال الوقت قبل وقف العدوان على قطاع غزة، وتأكيدات مسؤولين على تواصل مع الموفدين الغربيين تعليق المبعوث الأميركي عاموس هوكشتين مهمته بعدَ تعثّر مفاوضات الهدنة، عادت البلاد إلى مربّع الترقّب مع توقعات باتساع رقعة النار، ومع «التسليم» من كل الأفرقاء والموفدين بأن «مصير لبنان من مصير غزة»، وأن «أي حراك حصل أو سيحصل، سواء في ما يتعلق بالوضع الأمني أو السياسي، لا أفق له». وفي هذا السياق، فإن الحراك الذي سيستأنفه سفراء اللجنة الخماسية بجولة على المرجعيات السياسية لا يعدو كونه إثبات حضور شكلياً، وفق مصادر مطّلعة، مع علم الجميع بعدم إمكانية إحداث أي خرق في ملف انتخابات الرئاسة. وأضافت المصادر أن السفراء أنفسهم «بدأوا يشعرون باليأس من إمكانية توفير أرضية للانتخابات الرئاسية».

وعلمت «الأخبار» أن رئيس الاستخبارات الفرنسية الخارجية نيكولا ليرنر الذي زار لبنان أول من أمس، لم يحمل أي رسائل تهديد تتعلق بجبهة جنوب لبنان، وهو أكّد لمن التقاهم أن لا مبادرة فرنسية جديدة، وأن تحرك سفراء الخماسية لا ينطوي على أي أفكار عملية في الملف الرئاسي، باستثناء الحراك القطري الذي لديه ما يقوله، بالتنسيق مع السعودي، ولكن «ليس بالضرورة مع السفير السعودي في بيروت».

وستشمل جولة السفراء الخمسة مطلع الأسبوع المقبل الرئيس نبيه بري والبطريرك بشارة الراعي ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع والرئيس ميشال عون. وعلمت «الأخبار» أن اللقاء مع الأخير تقرّر كمخرج بعد رفض السفيرة الأميركية ليزا جونسون زيارة رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل بحجة إدراجه على لائحة العقوبات الأميركية، وحتى لا يبدو الأمر وكأنّ هناك مشكلة للجنة مع أيّ من الأطراف.

إلى ذلك، «فجّر» وزير الخارجية عبدالله بو حبيب خلافه الكامن مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، متهماً إياه بـ«التعدّي على دوري كوزير خارجية، وبمحاولات متكرّرة لاختصار صلاحيات الوزارة بشخصه». وقال بو حبيب في حوار تلفزيوني إن ميقاتي «لا يراعي أنّنا في بلد تعدّدي، ومسيحياً لا أقبل بتصرفاته، كونه يمسّ بأرفع منصب مسيحي».

وأكّد أكثر من مصدر وزاري أن زيارة

> **جولة سفراء الخماسية الأسبوع المقبل لزوم ما لا يلزم**

هوكشتين الأخيرة لبيروت كانت القشة التي قصمت ظهر بعير الخلافات بين رئيس الحكومة ووزير خارجيته، إذ لم يدرج الموفد الأميركي بو حبيب على جدول لقاءاته، ما اعتبره الأخير «تجاوزاً للأعراف البروتوكولية لم يكن على لبنان أن يقبل به». وانتظر بو حبيب من ميقاتي أن يدعوه إلى اللقاء الذي جمع الأخير بهوكشتين في السراي، وهو ما لم يحصل. علماً أن وزير الخارجية تحدّث عن مآخذ أخرى على رئيس الحكومة الذي «يتعمّد لقاء الموفدين الدوليين بمفرده، في لبنان والخارج». ولفتت مصادر وزارية إلى أن «بو حبيب ووزراء آخرين يعتبرون أن تقضّ ميقاتي الانفراد باللقاءات حتى من دون مستشاريه، يعود إلى أنه لا يتحدّث بلسان واحد مع كل المسؤولين الغربيين، ولا يريد لأحد أن يعرف ماذا يفعل وماذا يقدّم من التزامات». ورجّحت المصادر أن يستغلّ ميقاتي «ثورة بو حبيب» للإمعان في استبعاده عن الاتصالات الدبلوماسية وتجاهل دوره.

(الأخبار)

«الخارجية» تسحب بند إقفال السفارات

كان لافتاً، إسقاط بند إغلاق عددٍ من السفارات اللبنانية في الخارج، في إطار عصر النفقات، عن جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء المقرّرة الثلاثاء المقبل. وعلمت «الأخبار» أن البند سُحب «بناءً على طلب وزير الخارجية عبدالله بو حبيب قبل يومين». وقد أثار الاقتراح جدلاً منذ طرحته الخارجية في آذار 2022، وتضمّن إغلاق 17 بعثة دبلوماسية. وبعد مماطلة، جرت مناقشته في جلسة مجلس الوزراء في 12 كانون الثاني الفائت، وأُجّل البتّ فيه إلى 28 شباط الماضي، حين عادت «الخارجية» باقتراح «مخفّف» يتضمّن إغلاق ست بعثات، خمس منها في أميركا اللاتينية (تشيلي والأوروغواي والإكوادور والباراغواي والقنصلية في ريو دي جانيرو) إضافة إلى السفارة في ماليزيا. غير أنه لم يُبت في الاقتراح إلى أن طلب بو حبيب سحبه من الجلسة المقبلة. ولم يُعرف ما إذا كانت «الخارجية» تعيد النظر في فكرة إقفال السفارات، أم أنّ الإرجاء جاء، بسبب الخلاف بين بو حبيب ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي، وشعور الأول بأن الثاني يتعمّد التسويف في البتّ في الاقتراح.

تقرير

أربعة شهداء «حصة» سوريا من العدوان

أماك خليك

في المقطع المصوّر الذي نشره جيش العدو الإسرائيلي، أول من أمس، للغارة التي استهدفت سيارة القيادي في حماس هادي مصطفى، على مدخل صور الجنوبي، كانت دراجتان ناريتان تسيران بمحاذاة سيارة مصطفى عندما انفجر صاروخ فيها. عصف الانفجار قذف بسائق إحدى الدراجتين مصطفى علو (28 عاماً) بعيداً، ما أدى إلى استشهاده، فيما تمكّن اللهب بشفغار تركماني، سائق الدراجة الثانية الذي أصيب بحروق وجروح ورضوض.

في باحة المستشفى اللبناني الإيطالي، القريب من موقع الغارة، تجمّع أمس عشرات من أقرباء علو وأصدقائه مع شقيقه أحمد لتخليص معاملات إخراج الجثمان، فيما تولّت سيارة إسعاف تابعة لجمعية كشافة الرسالة الإسلامية، نقله إلى نقطة المصنع، على الحدود اللبنانية - السورية. ومن هناك، تولّى الأقارب حجز سيارة أخرى لنقل الجثمان إلى مسقط رأس علو في عفرين في ريف حلب.

حسم أحمد علو، شقيق الشهيد، أمر دفنه في سوريا رغم الظروف الأمنية والكلفة المالية، لأن «ليس لنا أحد هنا. أهلنا في عفرين وزوجة الشهيد وطفله محمد (عامان) ينتظرانه هناك». ويقول علو إنه وشقيقه وعدداً من أقربائهما جاؤوا إلى لبنان عام 2012 هرباً من الحرب، واستقروا في الناقورة حيث عملوا في الزراعة. تزوّج الشهيد مصطفى وأنجب طفله محمد. ومع بدء العدوان، أرسل زوجته وطفله إلى عفرين خوفاً عليهما، ونزح مع شقيقه أحمد وصديقه شفغار وآخرين إلى المنصوري حيث أقاموا وعملوا في الزراعة.

شفغار تركماني في المستشفى (الأخبار)

ترافق تركماني وعلو في رحلة الموت من المنصوري إلى صور، حتى لقائنا به في المستشفى حيث يرقد للعلاج من الحروق التي أصابت وجهه والشظايا في جسده، لم يكن شفغار يعلم أن صديق عمره وزميل العمل قد استشهد. أخفى الأهل عنه الأمر لكي لا تزداد حالته الجسدية والنفسية صعوبة. يقول تركماني الذي جلست زوجته غفران وطفلته ميلاف (5 أشهر) إلى جانبه لـ«الأخبار»: «كل شيء حدث خلال ثوانٍ. سمعت صوت انفجار قوي وشعرت بلهب النيران، وقذف بي العصف إلى الأرض. فقدت الوعي لدقائق، وعندما فتحت عيني، رأيت مصطفى مُلقى بجانبي. نادَيته فلم يجب ندائي. لم أتمكّن من رفع رأسي عن الأرض بسبب الإصابة وبسبب صوت المسيّرة التي كانت على علو منخفض. اعتقدت بأنها ستعاود قصفنا. وبعدها وجدت نفسي هنا».

تقرير

إعلام العدو: وضعنا سيّئ استراتيجياً

غداة تأكيد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أن جبهة الإسناد اللبنانية لغزة باقية ما بقي العدوان على القطاع، وتفنيده الخسائر الاستراتيجية التي ألحقتها المقاومة في فلسطين ولبنان وباقي جبهات الإسناد بالعدو، تحدّثت وسائل إعلام العدو أمس عن أن «الوضع على الصعيد الاستراتيجي سيّئ بالنسبة إلى إسرائيل رغم الإنجازات التكتيكية التي حقّقتها».

وكتب تامير هايمن، من القناة 12 العبرية، أن حزب الله حقّق «إنجازات غير قليلة، أهمها القدرة على تهجير أكثر من 80 ألف مستوطن وخلق منطقة عازلة» داخل المناطق المحتلة «على حساب سيادتنا». ورأى أن «المنطق الذي يُدار القتال على أساسه في الحدود الشمالية لعبة خطِرة لا تقود إلى أي مكان حالياً». وانطلاقاً من وجوب أن يكون أحد أهداف الحرب إعادة المستوطنين إلى الشمال بأسرع ما يمكن، ومع شعور بالأمان، رأى هايمن أن أمام إسرائيل ثلاثة خيارات: الأول، شنّ حرب كاملة، تشمل مناورة في مناطق معينة من لبنان. وهذا، مع الاستمرار في الحرب في غزة وتوزيع الموارد بين جبهتَين، «سيلحق ضرراً كبيراً بالجبهة الداخلية بسبب قدرات حزب الله التي تتعدى قدرات حماس بعشرات الأضعاف»، مشدداً على أن هذه الخطوة تحتاج إلى دعم أميركي.

الثاني، القيام بمعركة محدودة تستغرق عدة أيام، وبنيران محدودة. لكن «المشكلة هنا أنه لا يمكن السيطرة على الأمر، واحتمالات أن تؤدي هذه المعركة إلى معركة كبرى مرتفعة، ويجب أن نتذكّر أنه في اللحظة التي تندلع معركة محدودة، فإن الإنجازات أيضاً ستكون محدودة»، مؤكداً أنه «لن يسود هنا هدوء مطلق».

والثالث، «خلق حالة جمود في إطار الهدنة التي تبدأ بعد صفقة تبادُل الأسرى، أو تفكيك جميع الكتائب التابعة لحماس، وفي إطارها، يتم التأكد من أن قوة الرضوان غير موجودة على الحدود الشمالية. بما انتشار آلاف النازحين والعمال السوريين في الأحياء السكنية والحقول والمزارع والمنشآت، يجعلهم عرضة للخطر شأنهم شأن أهالي الجنوب وسائر المناطق المستهدفة. وعلو هو رابع شهيد سوري منذ بدء العدوان على لبنان. في تشرين الثاني الماضي، استشهد خالد أبو عبدو عندما قُصفت مزرعة للماشية يعمل فيها في أرنون الشقيف. وفي العاشر من شباط الماضي، استشهد العامل الزراعي محمد العليان عندما كان يمر بالصدفة بجانب سيارة استهدفتها غارة في منطقة جدرا. كما استشهدت روعة المحمد زوجة اللبناني جلال محسن ومعها طفلها أمير وابن زوجها حسين في غارة استهدفت منزلها في الصوانة في 14 شباط الماضي.

قضية

مجتمع يشيخ واقتصاد منهار يفقد القوة العاملة

أيّ قانون عمل نريد؟

فؤاد بزي

يميل لبنان إلى التراجع عن التقديمات الممنوحة للعمال في قانون العمل بسبب انخراطه في التوجهات النيوليبرالية التي أشاعت فكرة أن الدولة ليست مسؤولة عن التشغيل وأن العمل مسؤولية الأفراد لا الدولة. هكذا بدأ ميزان قانون العمل يميل أكثر لمصالح أصحاب العمل أكثر مما هو عليه، وبدأت تتوسع العلاقات غير النظامية بين العمال وأصحاب العمل. وهذا القانون، الآن، عرضة لمزيد من الاختلال في ظل التغيّرات الكبرى المحلية والإقليمية، إذ إن المجتمع اللبناني يشيخ وينخفض عدد الذين في سنّ العمل باطّراد. هذه أبرز خلاصة قدّمها المستشار الإقليمي للأنشطة العمالية في منظمة العمل الدولية مصطفى سعيد في الجلسة الحوارية التي عقدها المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين أمس حول قانون العمل في لبنان.

معظم علاقات العمل خارج الإطار القانوني، واللانظامية تزداد وتترافق مع تفكّك الدولة

عرض المرصد ورقة بحثية ورد فيها أن قانون العمل المقرّ عام 1946 شكّل انتصاراً للعمّال والنقابات رغم الشوائب والنواقص التي تعتريه. لنحو 78 سنة، لم يُدخل إلى هذا القانون إلا 15 تعديلاً، وفي النتيجة لا يزال ينطوي على ظلم لشرائح عمالية وازنة ويحرمها من تغطيته، مثل العمال في القطاع الزراعي، والعمالة المنزلية، والمياومين في المؤسّسات والإدارات العامة. لكن تفاقم هذه العيوب مرتبط بأربعة تحديات أساسية تهدّد المجتمع اللبناني، كما عرضها مستشار منظمة العمل الدولية مصطفى سعيد:

- أولاً، التغيّر الديموغرافي: فالمجتمع اللبناني في حالة شيخوخة، مشيراً إلى أن «الوجود السوري أنقذ الاقتصاد من فقدان القوة العاملة بسبب التقدم في العمر والانفراض الناتج من كون الوظيفة الأساسية للمجتمع هي تصدير الشباب. فالنموذج التنموي اللبناني قائم على إرسالهم إلى الخارج لاستقدام الدولارات. وهذا ما سيؤدي إلى تضاعف عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على 60 عاماً بين عامَي 2020 و2050 من نحو 765 ألفاً، أي 11,2% من السكان، إلى 1,7 مليون، أي 27,1% من اللبنانيين. وخلال هذه الفترة، يتوقع أيضاً انخفاض عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة بنحو الثلث.

- ثانياً، التوسّع النيوليبرالي وتوسّع العلاقات غير النظامية في سوق العمل. اللانظامية في لبنان ليست جديدة على القطاعين الخاص والعام، إذ إن أشكال التعاقد بالفاتورة والساعة موجودة ومعروفة، والمحامون يلجأون إلى قانون الموجبات والعقود، لا إلى قانون العمل، لإيجاد الحلول. بمعنى أوضح، إن معظم علاقات العمل هي خارج الإطار القانوني، واللانظامية منتشرة وتزداد وتترافق مع تفكك الدولة لتزيد الأمر سوءاً.

- ثالثاً، التغيّر المناخي القادم ستكون له انعكاسات خطيرة على مستوى الزراعة والاقتصاد.

- رابعاً، هناك العامل التكنولوجي الذي يثير مسألة منافسة الذكاء الصناعي للقوة العاملة، رغم وجود نقاط قوة على المستوى اللبناني، إلا أنّها مهدورة.

رغم أن قانون العمل ينصّ على مجموعة من الحمايات والحقوق للعاملين، إلا أنه في الفترة الأخيرة، يجري التراجع عنها بـ«الجملة». مثلاً الدستور اللبناني لا ينصّ على الحق بالعمل. فمع انتشار التوجهات النيوليبرالية، شاعت فكرة مفادها أنّ «الدولة ليست مسؤولة عن التشغيل، والعمل مسؤولية الأفراد لا الدولة». في هذا السياق، يرى سعيد أن إنشاء المؤسّسة الوطنية للاستخدام جاء على شكل «ديكور»، إذ لم توكل إليها وظيفة عضوية حقيقية، ولم تستخدم المؤسسة لا من العمال ولا من أصحاب العمل بسبب انعدام سياسة التشغيل من ذهن الدولة. منظمة العمل الدولية استثمرت في المؤسسة الوطنية للاستخدام على مدى 10 سنوات وحسّنت أنظمة العمل ومكنتها، إلا أنه في المقابل لم يصل إلى المنظومة سوى 3 طلبات عمل.

إذاً، أيّ قانون عمل نريد بعد الانهيار؟ يرى سعيد أن هذا الأمر معقّد للغاية في لبنان بسبب عدم التفاهم بين العمال وأصحاب العمل، واستقالة الدولة من مهامها. فهذا يعني غياب سياسات التعافي الاقتصادي، وانعدام الرؤية تجاه المستقبل. وبالتالي، أيّ تعديل يطرح على قانون العمل اللبناني لن يكون سوى إنجاز يباع للمنظمات الأممية. ويستند سعيد إلى محاولة سابقة للتعديل تتضمن تغطية قانون العمل للعاملين في القطاع الزراعي، إذ غاب عن النقاشات ممثلو المزارعين ولم يبدِ أصحاب العمل ممثلين بالصناعيين أيّ اهتمام بالزراعة، وبدا أن غرفة الزراعة لا يعنيها سوى العمال الأجانب، وقد ردّد أعضاؤها «ليش وجع الراس؟». حتى ممثلو العمال أظهروا تلكؤاً في الدفع نحو التعديل، ولم يدفع سوى موظفي وزارة العمل نحو تبني التعديلات. عملياً، لا يزال التحالف قائماً بين رأس المال المالي والتجاري، وبين الطوائف الأساسية والسياسيين. وهؤلاء متفائلون بالعودة إلى ما كان عليه الوضع عام 2019، بالإضافة إلى تمنيات بوضع أملاك الدولة في صندوق بإدارتهم لتعويض الخسائر على الناس. ورغم أن هناك تفاهماً يتمحور حول «الأجر العادل المساوي للحد الأدنى للأجور»، إلا أنه «لا يجوز أن يكون هناك 70 حداً أدنى للأجور على أساس لون البشرة والجنسية». فالدولة اللبنانية توقع اتفاقيات مع الدول التي تستقدم منها العمال الأجانب بطرق غير عادلة، مع إثيوبيا تقضي الاتفاقية بدفع أجر يساوي 200 دولار شهرياً، فيما الدولة الفيليبينية تطلب 400 دولار شهرياً لعمالها» يقول سعيد.

أمام هذا المشهد، لا ينصح سعيد بوضع أنظمة خاصة للعاملين في لبنان تبعاً لأعمالهم، فلو تمّ ذلك لأصبح النظام الخاص هو المعيار وقانون العمل هو الاستثناء، وسيفقد القانون سمته كمعيار وطني للحدّ الأدنى للأجور.

مصطفى سعيد في الجلسة الحوارية أمس (هيثم الموسوي)

العمالة قبل الأزمة وبعدها

ساهمت أزمة عام 2019 وما تبعها، في إنتاج 330 ألف عاطل جديد من العمل، بحسب إحصاءات القوى العاملة الصادرة عن الإحصاء المركزي في لبنان في عام 2022. واليوم، هناك تقديرات بأن عدد العاطلين من العمل لا يقلّ عن 531 ألف شخص، أي ما يوازي 29% من القوى العاملة، وهذه النسبة تتركّز في محافظة بعلبك الهرمل بنحو 40,7%. وأظهرت دراسة أخرى متخصّصة بأوضاع المسنّين في لبنان أنّ 41% من كبار السنّ الذين تتراوح أعمارهم بين 65 و69 سنة، و29% ممن يزيد عمرهم على 70 سنة، لا يزالون يعملون. وتبلغ نسبة العاملين في الاقتصاد غير المنظّم 77,8%، وهؤلاء يعملون من دون أيّ حماية قانونية أو اجتماعية أو تقديمات مثل الإجازات أو الضمان الصحي. وبسبب الطلب على هذا النوع من العمالة الرخيصة وغير المحميّة، بلغ عدد العاملات المنزليات الموجودات بطريقة غير شرعية 120 ألفاً، علماً أن لبنان كان يستضيف قبل الانهيار أكثر من 400 ألف عاملة وعامل من أصول غير عربية بموجب نظام الكفالة.

لبنان أفضل من أميركا

لا يعدّ لبنان عضواً فاعلاً في منظمة العمل الدولية على مستوى الالتزام بمعايير العمل الدولية التي تعتبر الحدّ الأدنى المتوافق عليه دولياً. «فمن أصل 191 اتفاقية، و6 بروتوكولات، و208 توصيات، وقّع لبنان 51 اتفاقية فقط» بحسب المستشار في منظمة العمل الدولية مصطفى سعيد، «لكن يبقى لبنان أفضل من الولايات المتحدة التي وقّعت 30 اتفاقية فقط».

تقرير

ترقيع ميزانيات المصارف: شطب الخسائر بـ«سعدنات» محاسبية

(هيثم الموسوي)

لا يمكن الحسم بأن تخمينات المصارف تنطوي على الدقّة وأنها تعكس بالفعل قيمة العقارات السوقية

المصارف تطبيق المعيار المحاسبي «IAS 21» عند إعداد الوضعيات المالية. ومضمونه، أن يتم احتساب موجودات المصارف المحرّرة بالعملة الأجنبية إلى ما يوازيها بالليرة وفق سعر الصرف المعتمد من مصرف لبنان، أي 89500 ليرة. عملياً، هناك ما يُسمّى مقدّمات نقدية بالدولار بقيمة تُقدّر بنحو 4 مليارات دولار، كانت محتسبة على أساس سعر الدولار المصرفي «لولار» (15000 ليرة)، لكن سيتم احتسابها بالليرة اللبنانية بسعر صرف السوق، سيؤدي هذا الأمر إلى نفخ الرساميل بشكل كبير. أيضاً، الأمر نفسه حصل في 28 نهاية كانون الأول 2023، حين صدر التعميم 685 الذي يمنح المصارف فرصة لإعادة تقييم كامل موجوداتها العقارية وتسجيل 75% من الفوارق بين القيم السابقة والقيم الحالية، ضمن الأموال الخاصّة الأساسية.

هديّتان قيّمتان بالمجان، حصلت عليهما المصارف. فهي التي كانت تعاني من عجز في الالتزامات المترتّبة على رساميلها بقيمة تفوق 8 مليارات دولار، انقلب العجز إلى صفر أو فائض لدى بعض المصارف، ولم يبق في العجز إلا عدد قليل من المصارف. وبمعزل عن الشروط التقنية لكل من التعميمين والبيات الاحتساب والتطبيق التي لا ترتبط بتوزيع الخسائر بمقدار ما ترتبط بالملاءة المالية، إلا أن الأمر يهدف بشكل أساسي إلى الحفاظ على استمرارية المصارف بشكلها الحالي، أي «زومبي». وهذا الأمر ناتج من كون منصوري وفريق عمله في المجلس المركزي، يردّدان دائماً أن الهدف الأساسي هو الحفاظ على سعر صرف الليرة مقابل الدولار إلى جانب عدم التدخّل في القطاع المصرفي الذي يجب أن تعمل الحكومة على إيجاد علاج له. وبالتالي، فإن إطالة عمر المصارف وعدم إحالة أيّ منها إلى الهيئة المصرفية العليا لمخالفتها معايير الملاءة والسيولة وزيادات رأس المال المطلوبة منها فضلاً عن تهريب الأموال إلى الخارج، كل ذلك هو الأمر الذي لا يريد منصوري وفريق عمله بالتعاون والتنسيق مع رئيسة لجنة الرقابة على المصارف ميا الدبّاغ، مقاربته بأي شكل من الأشكال.

فالمصارف التي كانت قد باعت للزبائن، دولارات لا تملكها، سجّلت وضعيات سلبية على رساميلها بقيم تفوق 8 مليارات دولار، وهو أمر كان يُحتسب ضمن الخسائر المترتّبة عليها. وبدلاً من إجبارها على معالجة أوضاعها عبر تطبيق التعاميم المتعلقة بزيادات رأس المال وتأمين السيولة الخارجية، قرّر مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف اللجوء إلى الاعيب محاسبية استنسابية. في أيام رياض سلامة، قرّر رياض أن يتيح للمصارف تسجيل 50% من فروقات تقييم العقارات في حساب رأس المال، ثم أتى منصوري ليتيح لها تسجيل 75% من فروقات التقييم في رأس المال. لا أحد لديه فكرة كيف أتت الـ50% أو الـ75%، إذ إن المعايير المحاسبية الدولية تفرض تسجيل 100% من الفروقات في بند خاص في حساب رأس المال، بحيث لا تكون هذه الأرباح خاضعة للضريبة، إلا أنه لا يوجد أي معيار يتحدّث عن أنه يُمكن أن تُسجّل نسبة من الأرباح وليس الأرباح كلّها. فالسؤال هو، أين تُسجّل الـ 25% الباقية؟

واللافت، بحسب مصادر مصرفية مطّلعة، أنه لا يمكن الحسم بأن تخمينات المصارف تنطوي على الدقّة وأنها تعكس بالفعل قيمة العقارات السوقية. في لجنة الرقابة يقولون إنهم سيعتمدون تخميناتهم حصراً، لكنّ المصدر يقول إنه لم يسمع بأن اللجنة أرسلت إلى أي مصرف لجنة تخمين. وعلى أي حال، يقول المصدر، إنه لا يمكن استعمال هذه العقارات بهذه الطريقة، إذ إن العقارات تمثّل جزءاً من موجودات المصارف التي ستطولها الخسائر، وبالتالي يجب توزيع الخسائر قبل اتخاذ أي قرار في إجراء تسويات محاسبية ترقيعية كالتي تحدث والتي أدّت إلى شطب 8 مليارات دولار من الخسائر المتراكمة في الميزانيات. فالأجدر بلجنة الرقابة على المصارف وبمصرف لبنان أن يعملا على تطبيق المعيار المحاسبي «IFRS 9» لأن لا أحد يصدّق أن توظيفات المصارف بالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان موجودة وأنها تخضع فقط لمؤونات بنسبة 1,89%.

(الأخبار)

اخبار

صرف 40% من موظّفي البنك العربي

بحسب معلومات «الأخبار» قرّر البنك العربي صرف أكثر من 40% من موظفيه في لبنان. وبرّرت الإدارة هذا الأمر، بأن خطّة تقليص حجم المصرف كانت موجودة قبل الأزمة المالية، إذ إن هناك فروعاً لا لزوم لها في بعض المناطق حيث يوجد أكثر من فرع، مثل طرابلس أو بين الحازمية وسن الفيل. إلا أن تنفيذ هذه الخطة يأتي بعد مرور خمس سنوات على الأزمة، وبعدما تبيّن لإدارة المصرف خارج لبنان، أن هناك ضرورة لتفعيل الخطّة مقارنة مع حجم الأعمال المتدنّي. فمن بعد الانهيار المالي في لبنان عام 2019، وبعدما انفجرت الفقّاعة المالية بدأت المصارف بتصغير حجمها وصرف عدد كبير من الموظفين في مسار يبدو أنه مستمر رغم مرور 5 سنوات على الأزمة.

وكان لافتاً أن التعويضات التي يدفعها المصرف للموظفين المصروفين مرتفعة، وهو ما دفع موظفين آخرين إلى تقديم استقالتهم للاستفادة من هذه الفرصة، ولا سيما الذين لم يتبقَّ لديهم سنوات خدمة كثيرة قبل بلوغ سن التقاعد. وقال أعضاء في نقابة موظفي المصارف، إن النقابة لم تتبلّغ بأي شكوى من العاملين المصروفين في البنك العربي، وإنه لا يمكنها التحرّك إلا في حال وجود شكوى كهذه.

لجنة المؤشّر الثلاثاء: 18 مليون ليرة الحدّ الأدنى للأجور

قالت مصادر مطّلعة، إنه تمّ الاتفاق أمس بين ممثلي أصحاب العمل وممثلي الاتحاد العمالي العام، على تصحيح للحدّ الأدنى للأجور يرفعه إلى 18 مليون ليرة بدلاً من 9 ملايين ليرة حالياً. وهذا الاتفاق تمّ في القصر الحكومي بحضور رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير العمل مصطفى بيرم.

الاتفاق يعني نهاية المهزلة المسمّاة ممانعة الاتحاد العمالي العام الذي طالب رئيسه بشارة الأسمر، وأمينه العام سعد الدين حميدي صقر، برفع الحدّ الأدنى إلى 52 مليون ليرة. فهذه المزايدة كانت تستهدف عرقلة وزير العمل عن الدعوة إلى لجنة المؤشّر وإعلان الاتفاق السابق بينه وبين رئيس الهيئات الاقتصادية محمد شقير. فالاثنان اتفقا على هامش لقاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي على رفع الحدّ الأدنى للأجور إلى 15 مليون ليرة، علماً أن الأسمر كان موافقاً بحسب ما يُنقل عن شقير وبيرم. لكن ما حصل لاحقاً، هو أن الأسمر تمرّد ورفع السقف كثيراً، وتكرّر الأمر على الجبهة المقابلة لدى جمعية الصناعيين التي رفضت أن ترفع الحدّ الأدنى للأجور أكثر من 12 مليون ليرة. وبحسب مصادر مطّلعة، فإن شقير أخذ على عاتقه موافقة كلّ من رئيس جمعية الصناعيين سليم الزعني ورئيس نقابة أصحاب السوبرماركت نبيل فهد على اتفاق بزيادة الحدّ الأدنى إلى 18 مليون ليرة. وبالفعل، تمّ الأمر أمس في السراي الحكومي، وتقرّر أن تُوجّه دعوة لعقد لجنة مؤشّر يوم الثلاثاء المقبل لإقرار التعديل. واتُّفق أيضاً على رفع قيمة المنح المدرسية إلى 12 مليون ليرة عن المسجّلين في المدارس الخاصة، و4 ملايين ليرة عن المسجّلين في المدارس الرسمية.

(الأخبار)

تكنولوجيا

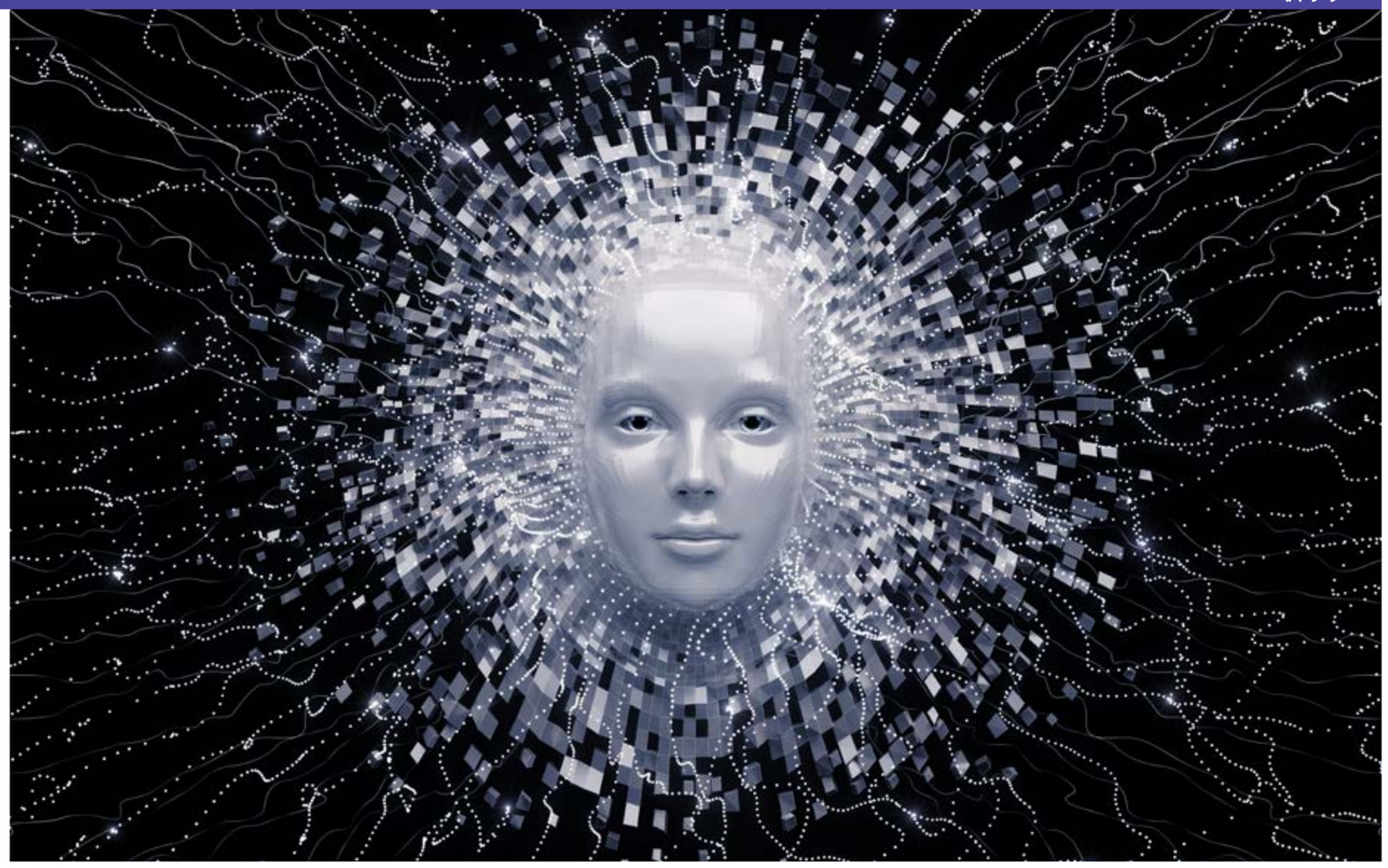

المصدر: Shutterstock

«الذكاء الاصطناعي العام» سيقود البشرية!

على مدى عقود، بدت فكرة إنشاء «ذكاء اصطناعي عام» (AGI) يمكنه التعلّم والتفكير مثل البشر، مجرّد سراب. لكن التطورات المتسارعة منذ خروج «تشات. جي. بي. تي» في أواخر عام 2022، جعلت بعض القيّمين على هذه التكنولوجيا يعتقدون أننا على وشك تحقيق هذا الهدف في غضون السنوات الخمس المقبلة

علي عواد

على مدار السنوات الستين الماضية، شهد مجال الذكاء الاصطناعي (AI) الكثير من التمنيات وعدداً أكبر من خيبات الأمل. لكن رؤّاد هذا المجال يتوقعون أنّ الذكاء الاصطناعي الحالي، الذي تغذيه الإنجازات المُحرزة في مجال تعلّم الآلة، قد يجعل «الذكاء الاصطناعي العام» قابلاً للتطبيق قريباً. يسمّى الذكاء الاصطناعي الذي بين أيدينا اليوم «ذكاء اصطناعياً ضيّقاً» (Narrow AI)، أي إنه مدرّب على القيام بأمر واحد فقط، على سبيل المثال، هناك أنظمة مدرّبة على لعبة الشطرنج، وأخرى على الكتابة، وغيرها على قراءة الفحوصات الطبية أو إنشاء الصور والفيديوهات أو إنشاء الموسيقى... لكن، لا ذكاء اصطناعي واحداً يستطيع فعل كل تلك الأمور معاً. لا يمكن أن نطلب من AI مدرّب على الشطرنج أن يرسم لنا صورة قطّة، في حين يستطيع الإنسان الكتابة والرسم والغناء والتفكير وتأدية الكثير من الأمور. كما أنّ أنظمة الـAI الحالية تفعل ما دُرّبت عليه من دون وعي، بمعنى أنها لا تدرك معنى ما تقوم به ولا تعي نفسها أيضاً. لهذه الأمور وغيرها، يدفع الباحثون بالتكنولوجيا إلى آفاق جديدة، ترمي إلى زرع شيء من قدرة الوعي البشري في عقل الآلة.

يفضّل الباحث في مجال الذكاء الاصطناعي وعالم الكومبيوتر، بن غورتزل، عدم مقارنة ذكاء الآلات بذكاء البشر. يعتقد أنّ «الذكاء البشري اعتباطي وليس مقياساً مطلقاً». وبينما يعترف بأهمية الذكاء البشري كمقياس لبعض التخصصات مثل علم الاجتماع، إلا أنه ليس معياراً مطلقاً، وخصوصاً للأفراد مثل علماء الرياضيات الذين يركزون على جوانب مختلفة من الذكاء على حد تعبيره. ليس بن غورتزل شخصاً عادياً، بل باحث أصدر أكثر من 25 كتاباً علمياً، وحوالي 150 ورقة فنية، ومؤلف معروف بمساهماته الكبيرة في مجال الذكاء الاصطناعي، ويُنسب إليه الفضل في إعلاء فكرة الذكاء الاصطناعي العام (AGI). كما يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي وكبير العلماء في SingularityNET، وهو مشروع يركز على إنشاء «ذكاء اصطناعي عام لا مركزي». وبخصوص موعد الوصول إلى الـ AGI، قال خلال محادثة له ضمن نقاش في «قمة AGI المفيدة» في الأول من آذار (مارس) الحالي في بنما: «يبدو أننا سنتمكن من الوصول إلى الذكاء الاصطناعي العام على مستوى الإنسان، وربما أعلى، في غضون ثلاث إلى ثماني سنوات قادمة. وبمجرد تحقيق ذلك، يمكن الحصول على الذكاء الاصطناعي العام الخارق بشكل جذري (يقصد نظاماً متخيلاً يصبح فيه ذكاء الآلة غير مفهوم من قبل العقل البشري ويطلق عليه ASI)».

الرئيس التنفيذي لشركة Nvidia، جنسن هوانغ، يُعرّف «الذكاء الاصطناعي العام» بأنه تقنية تُظهر ذكاءً أساسياً «منافساً إلى حد ما للإنسان العادي». خلال حضوره قمة DealBook لعام 2023 التي أجرتها صحيفة «نيويورك تايمز» في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، ساله المحاور عما إذا كان الـ AGI سيتمكن من تصميم الشرائح التي تصنعها Nvidia حالياً، و«هل ستحتاج إلى نفس عدد الموظفين الذين يقومون بتصميمها؟» فأجاب: «في الواقع، لا يمكن لأي من الشرائح التي ننتجها اليوم أن تكون ممكنة من دون الذكاء الاصطناعي». وأوضح أن شرائح H-100 التي تصنعها Nvidia اليوم، صُمّمت بمساعدة الـAI. واختتم كلامه بالقول: «لا يمكن كتابة البرامج من دون الذكاء الاصطناعي، ولا يمكن تصميم الشرائح من دون الذكاء الاصطناعي». ورغم أن هوانغ قال إنّ الـAI يتطور بشكل أسرع مما كان متوقعاً، إلا أنه أضاف أن التكنولوجيا لم تظهر علامات على أنها يمكن أن تتفوق على الذكاء البشري المعقّد حتى الآن. يُذكر هنا أنّ جزءاً كبيراً من الفضل في سرعة

ماذا يعني الوصول إلى الـAGI؟

في أبسط تعبير، يعني إعادة تشكيل مسار الحضارة الإنسانية. الحديث هنا عن أنظمة يمكنها التكيّف مع المواقف المختلفة، والتعلّم من الخبرة، وأداء المهام خارج نطاق أنظمة «الذكاء الاصطناعي الضيقة»، وهو ما يطابق، وقد يتجاوز في نهاية المطاف، القدرات المعرفية العامة للعقل البشري العادي. ولن يقتصر هذا النظام على أي مجال واحد، بل يمكنه اكتساب المعرفة بشكل مستقل، وصياغة الأهداف، وتكييف استراتيجياته، وتوجيه مساره الخاص. في الواقع، سيعمل باستمرار على ترقية وتعزيز نفسه بوتيرة سريعة وعلى نحو متزايد. يمكن أن يساعد «الذكاء الاصطناعي العام» في حلّ أكبر التحديات التي تواجه البشرية مثل علاج الأمراض المستعصية، والشيخوخة، وتغيّر المناخ، واستخدام الموارد بشكل أفضل، وتوسيع حدودنا العلمية. ومع ذلك، فإنّ هذا النظام القوي يترافق أيضاً مع مخاطر هائلة إذا لم يتم تطويره مع ضمانات صارمة تضمن بقاءه تحت السيطرة البشرية. إن الوصول إلى «الذكاء الاصطناعي العام» يعني ببساطة أن البشرية ستسلّمه الراية ليقودها إلى المستقبل، في مسار لا يعلم أحد تبعاته. لكن، حتى الساعة، لا يبدو أن الـAGI بصورته الشاملة التي تحدثنا عنها هنا، هو ما قد نصل إليه خلال السنوات القادمة، وأكثر الأمور ترجيحاً أن تصل البشرية إلى نسخة أولية من الـAGI. والأكيد أنه بعد ذلك ستتحرك الأمور بسرعة كبيرة جداً.

سيكون قادراً على علاج الأمراض المستعصية والشيخوخة وتغيّر المناخ

تطوير الذكاء الاصطناعي، يعود إلى الشركات التي تصنع شرائح إلكترونية تدعى GPU (وحدة معالجة الرسومات). ولعلّ هذه المعلومة ستفاجئ كُثراً: شرائح الـ GPU القوية، التي يستخدمها عادةً مصمّمو الغرافيكس أو محبّو العاب الفيديو، صارت تستخدم لتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي وتسريع عملية المعالجة والتدريب. ونذكر هنا شراء مالك منصة أكس، إيلون ماسك، حوالي 10 آلاف GPU في شهر نيسان (أبريل) من العام الماضي من أجل بناء الذكاء الاصطناعي الذي يعمل عليه في شركة Xai. وأبرز الشركات التي تصنع هذه الشرائح، هي NVIDIA الأميركية، التي وصلت قيمتها السوقية إلى نحو 2,1 تريليون دولار خلال العام الحالي.

في الحلقة 2117 من بودكاست «جو روغان» الشهير، التي عُرضت في 12 آذار الحالي، قال الباحث الرئيسي في غوغل وصاحب رؤية للذكاء الاصطناعي، راي كورزويل، إن «الذكاء الاصطناعي سيصل إلى مستوى الذكاء البشري بحلول عام 2029»، موضحاً «لم نصل إلى هذا الحد تماماً اليوم، لكننا سنكون هناك، وبحلول عام 2029 سوف يضاهي أي شخص. أنا في الواقع أعتبر محافظاً في توقعي هذا. يعتقد الناس أن ذلك سيحدث في العام المقبل أو العام الذي يليه». اعتقد الناس أن هذا سيحدث، ولكن ليس بحلول عام 2029. اعتقدوا أن الأمر سيستغرق 100 عام. وتعقيباً على انتشار مقتطفات من البودكاست على منصة X، علّق الملياردير ورائد التكنولوجيا، إيلون ماسك، عبر حسابه على X: «من المحتمل أن يصبح الذكاء الاصطناعي أكثر ذكاءً من أي إنسان في العام المقبل. وبحلول عام 2029، ربما يكون أكثر ذكاءً من جميع البشر مجتمعين».

في مقابل ذلك، هناك أصوات من باحثين وعلماء حاسوب يعتقدون أن الأمور ستحتاج وقتاً أكثر من ذلك، رغم عدم نفيهم سرعة التطور الحالي. وتقول الباحثة في مجال الذكاء الاصطناعي، كاتيا غرايس، من مركز أبحاث AI Impacts: «لقد وصلنا إلى النقطة التي لا يمكنك فيها استبعاد ظهور مسار سريع لظهور «الذكاء الاصطناعي العام» في هذا العقد». وتضع احتمالاً بنسبة حوالي عشرة في المئة في السنوات الخمس المقبلة. كما يرى الباحث في مجال تعلم الآلة ومؤلف كتاب Life 3,0 الذي يتحدث عن الشكل الذي قد يبدو عليه العالم مع استمرار تحسن الذكاء الاصطناعي، والأستاذ في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ماكس تيغمارك، أننا «بحاجة إلى أخذ احتمال حدوث ثورة في «الذكاء الاصطناعي العام» على محمل الجد»، ولو أنّه يبدو أقل تفاؤلاً في حدوث ذلك خلال السنوات الخمس المقبلة.

تصميم عبر الذكاء الاصطناعي (بينغ إيمج كريايتور)

منذ إطلاق «تشات جي بي تي» أواخر عام 2022، حصلت طفرة في مجال أنظمة الذكاء الاصطناعي. أراد الكلّ المشاركة وتثبيت حصة له في السوق الجديدة. مع تنامي الصراع بين روّاد التكنولوجيا، بدأت المنافسة تتخذ طابعاً يعكس الانقسام السياسي والثقافي الحاد في الولايات المتحدة. هكذا صار هناك ذكاء اصطناعي «يقظ» Woke وآخر محافظ. هي ديستوبيا وعيّنة صغيرة عن شكل العالم القادم إلينا

الـ AI ساحة للحروب الثقافية

أفضل قصة للإشارة إلى ما يحدث في مجال الذكاء الاصطناعي (AI) من حروب ثقافية، هو ما حصل مع شركة غوغل أخيراً. الشهر الماضي، أطلق عملاق محركات البحث غوغل خدمة إنشاء الصور في نظام «جيميني» Gemini التابع لها. هو روبوت دردشة مثل «تشات جي بي تي»، والمختلف أن الشركة أضافت إليه خدمة تتيح للمستخدم أن يطلب منه رسم الصور بمجرد أن يُؤمر بذلك عبر الكتابة. لكنّ فرحة المستخدمين لم تدم طويلاً، إذ بدأت تظهر منشورات على منصة X تتهم «جيميني» بأنه مؤدلج ينتمي إلى «ثقافة اليقظة». وحصل ذلك بعدما طلب عدد كبير من المستخدمين من «جيميني» في مرات عدة رسم صور معيّنة، إلا أنه فشل في ذلك. على سبيل المثال، عندما طُلب منه رسم امرأة سويدية عام 1800، أظهرت الصورة فتاة سوداء البشرة. وعندما طلبوا منه رسم صورة المستعمرين المؤسسين للولايات المتحدة، كانت النتيجة صورة لأفراد من البشرة السوداء. وانتشرت صورة إضافية تظهر شخصاً بالبزّة النازيّة من البشرة السوداء أيضاً. في النتيجة، اتهم المستخدمون غوغل بتدريب «جيميني» على وجهة نظر أو فلسفة معينة وممارسة التضليل. ووصف الملياردير إيلون ماسك الخدمة بأنها woke. وفي ضوء ما حصل، أوقفت غوغل موقتاً خدمة إنشاء صور البشر عبر «جيميني» بعد 24 ساعة على إطلاقها. وأعلنت أنها ستُعيد إطلاقها بعد أسابيع حال معالجة ما حصل من أخطاء.

لكن كيف يتم تدريب الـ AI أصلاً؟ في حالة الأنظمة المخصّصة لرسم الصور، دُرّبت على عدد هائل من الصور ومعانيها. على سبيل المثال، إذا أردنا من الـ AI أن يرسم لنا صورة قطة على سطح القمر، يتوجب على الباحثين تدريبه على ملايين الصور لقطط، وملايين الصور للقمر. وهكذا لكل شيء آخر.

بالتالي، نفهم أنه عندما دُرّب «جيميني» على صور البشر، كانت نسبة الناس من ذوي البشرة السوداء هي الطاغية خلال عملية التدريب. وعندما طلب منه المستخدمون رسم تلك الصور، كانت إجاباته صحيحة حسب المنطق الذي دُرّب عليه، أي إن المشكلة هنا سببها بشري لا برمجي، تتعلق بنوع البيانات التي قدمت للـAI أثناء عملية التدريب. هو أشبه بطفل صغير ينمو وفقاً لمشيئة أهله وتدريبهم له على فهم العالم. وليس «جيميني» وحده الذي اتُّهم بالميل إلى الليبرالية والقيم التقدمية أو «ثقافة اليقظة»، فـ «تشات جي بي تي» يواجه أيضاً اتهامات بذلك من أنصار الرئيس السابق للولايات المتحدة دونالد ترامب، وأنصار إيلون ماسك. وهذا ما دفع ماسك إلى إنشاء شركة Xai التي أطلقت في 8 كانون الأول (ديسمبر) الماضي، نظام ذكاء اصطناعياً يُدعى «غروك» Grok، وصفه ماسك بأنّه «ذكاء اصطناعي مضاد لثقافة اليقظة».

عالم الديجيتال منقسم

إذ ما نظرنا حولنا في عالم الأصفار والآحاد، نلاحظ أن الاختلافات السياسية والثقافية صارت جزءاً من الويب، بمعنى أن هناك منصات تواصل يمينية مثل X ومنصة GAB في مقابل منصات ليبرالية مثل تطبيقات شركة ميتا المتنوعة (فايسبوك. إنستغرام. ثريدز). ووصل الأمر إلى منصات عرض الفيديو. على سبيل المثال، فإنّ يوتيوب تحرسه قوانين مجتمع ليبرالية، في حين أن منصة «رامبل» Rumble تحوي كل الفيديوهات الممنوعة من العرض على يوتيوب لأسباب سياسية ثقافية. وإذا ما نظرنا إلى الصورة الكبيرة هنا، نجد أنّ المنافسة على عدد الناخبين باتت تعني المنافسة على عدد المستخدمين. وكل حزب أو فكر، فَهم أن الاستقطاب في عالم اليوم صار يجري في العالم الرقمي الموازي. وفي الحقيقة، إن ما يحصل يمهّد بشكل غير مباشر لنسخة ويب جديدة، تدعى «ويب 3,0»، مفهوم متصوّر يقول إن الويب الجديد لن يسمح بتركّز البيانات عند جهة واحدة، بل ستكون لا مركزية وموزعة حول العالم. وحتى منصات التواصل، لن تحكمها عقلية واحدة، بل ستكون مثل دولة فيدرالية حيث كل ولادة تحكمها قوانين خاصة بها.

دخول صراع الثقافات والقيم المختلفة إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي، يعود إلى سبب رئيس واحد يتمثّل في أن الطريقة التي يحصل فيها المستخدم على الإجابة تغيّرت. قبل أنظمة الـ AI، كان المستخدم يبحث عن جواب عن أسئلته على محرك بحثي مثل غوغل أو ياندكس، وتأتيه نتائج في مواقع إلكترونية تحوي معلومات تفيده في عملية بحثه عن إجابة، ويمكن له اختيار الإجابة من أي موقع إلكتروني يناسبه. لكن مع الـ AI، فإنّ النظام يقدم إجابة مباشرة إلى المُستخدم، تكون ضمن قالب فكري وسياسي وثقافي ينتمي إلى نفس بيئة مَن درّب النظام. ولهذا السبب، شعر أقطاب اليمين بأن عليهم دخول طفرة الـ AI وبناء أنظمة تقدم إجابات وتتواصل مع المستخدمين بالطريقة التي يفكرون هم فيها.

علي...

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 15 آذار 2024 العدد 5157

صورة وخبر

أجّجت الصورة التي نشرها «قصر كنزينغتون» أخيراً، وتبيّن أنها معدّلة، نظريات مؤامرة نسفت الجهود الرامية إلى طمأنة الجمهور بشأن صحة الأميرة كيت. وأثار اعتذار أميرة ويلز، التي أعلنت يوم الإثنين الماضي، مسؤوليتها عن التلاعب بصورة نشرتها في مناسبة عيد الأم في بريطانيا، شائعات بشأن حقيقة وضعها الصحّي. وفي رسالة مقتضبة نُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، قالت كيت ميدلتون إنّها جرّبت إمكاناتها في «تعديل» الصور، مؤكدةً أنّها المسؤولة عن التنقيح الذي دفع إلى إزالة الصورة التي تُظهرها مبتسمة ومحاطة بأطفالها الثلاثة، من جانب خمس من أكبر وكالات الأنباء العالمية. هنا، برز سيل من النظريات حول زوجة وريث العرش البريطاني، جُمعت عبر الإنترنت تحت اسم Katespiracy، وهو مصطلح يجمع بين كلمتي كيت وConspiracy (المؤامرة). الشائعات التي سعّرها غياب الأميرة عن الإطلالات العلنية منذ عيد الميلاد وخضوعها لعملية جراحية في البطن في كانون الثاني (يناير) الماضي، بدأت قبل وقت طويل من نشر الصورة. إذ يعتبر بعضهم أن كيت تتعافى من اضطراب في الأكل أو من جراحة تجميلية، بينما يرى آخرون في غيابها علامة على أن زواجها من الأمير وليام يترنّح. وهناك من يتساءل عمّا إذا كانت لا تزال على قيد الحياة. ويأتي اعتراف الأميرة بمسؤوليتها عن التلاعب في سياق مخاوف قوية بشأن الصور الكاذبة، ولا سيما بسبب التطورات الأخيرة في الذكاء الاصطناعي التوليدي. ويدفع هذا الجدل الرأي العام إلى التشكيك في الصور السابقة التي نشرها النظام الملكي، فيما يؤدي مناخ عدم الثقة هذا إلى ظهور دعوات جديدة للشفافية موجهة إلى أفراد العائلة المالكة الذين لديهم تقليد طويل من التكتّم.

على بالي

أسعد أبو خليك

عندما اندلعت هذه الحرب، اتفقت دول الخليج والغرب التي ترعى قوى يمينيّة انعزاليّة (الكتائب والقوات وبعض التيار والكتلة والأحرار وجماعة التغيير والثورة واليسار الحريري) على خطة لخطف الشيعة من قبضة الثنائي الشيعي. قالوا بأن هذه فرصة ذهبية لإبعاد الطائفة عن الحزب والحركة. وهذه أطول حرب خاضها (بعض) لبنان ضد إسرائيل. وتتضمّن الخطة الآتي:

1) الإصرار أمام تصدّي الحزب والحركة لإسرائيل على ضرورة حصر مهمة التصدّي للعدوان بالجيش، أي الطرف الوحيد الذي لم يطلق رصاصة واحدة ضد العدوّ، والذي لم يردّ على كل عمليّات القصف التي طالت مواقع للجيش. ولاحظ عبّاس الطفيلي على تويتر أنّ الجيش الذي كان يصدر بيانات تفصيليّة عن عمليّات العدوّ في 2006 نأى بنفسه عن إعلام الشعب بالعدوان. قيادة الجيش (تنفيذاً لأوامر أميركيّة) لا تريد لفت نظر الشعب إلى عدوان العدوّ ضده؟ قيادة الجيش تصدر بيانات عن إلقاء القبض على نشّالين أو عن تسرّب أشخاص عبر الحدود الشرقيّة أو الشمالية. غير ذلك، ليس هناك ما يريد الجيش أن يُعلمنا به. القوى الانعزالية تريد من الطرف الأقل اختصاصاً بصدّ العدوان أن يحتكر صدّ العدوان.

2) إقناع الشيعة في الجنوب بأنّ إسرائيل هي الضحيّة وأنّ الحزب هو المعتدي.

3) تخويف الشعب الذي لا يخاف من إسرائيل، التي باتت هي التي تخاف من أهل الجنوب.

4) ضخّ بروباغندا مكثّفة للدفاع عن إسرائيل بشتّى الطرق. والمحطات السعوديّة والإماراتية عملت بجدّ من أجل التهويل على أهل الجنوب وإظهار الدمار والتقليل من الأذى الذي تُلحقه المقاومة بالعدوّ.

5) إقناع شيعة الجنوب بأنّ مسار بشير الجميّل في التحالف مع إسرائيل هو الذي حمى لبنان، رغم قتل 20 ألف لبناني وفلسطيني في اجتياح 1982.

6) تصوير الثنائي الذي نال 100 في المئة من المقاعد البرلمانية الشيعيّة على أنّه غير ممثّل للشيعة، وأنّ المرشّح الشيعي الحريري الذي نال 300 صوت في هذه الدائرة أو ذلك الذي نال 149 صوتاً في تلك الدائرة هو الممثّل الشرعي والوحيد للشيعة، لأنّه مع المقاومة الموسيقيّة ضد إسرائيل.

مفكرة

سوسن شوربا: في حبّ الحياة

بعد سلسلة عروض ناجحة، تحطّ مسرحية «مورفين» (تأليف وإخراج يحيى جابر) في «مسرح المدينة»، في 26 آذار (مارس) الحالي، لتقدّم «احتفالية في حب الحياة حتى الجنون»، وفقاً للنص التعريفي الخاص بها. إنّها التجربة التمثيلية الثانية لسوسن شوربا (الصورة)، بعد «فولار». وفيها، تعود سوسن محمّلة بأوجاعها، ومعاناتها، لتمسرح الألم وتجعل من مرض السرطان فرصةً للبوح عن الحب، والذكريات، والأمل.

مسرحية «مورفين»: الثلاثاء 26 آذار 2024 ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 70/912711. البطاقات متوافرة في «مكتبة أنطوان».

ندى الحاج: شعر صوفي

في إطار الفعاليات الرمضانية التي تعمّ المناطق اللبنانية المختلفة، يدعو تجمّع «فيحاؤنا ـ حاضنة الثقافة لكلّ الأزمان»، اليوم الجمعة، إلى حضور أمسية شعر صوفي تحييها الشاعرة اللبنانية ندى الحاج (الصورة)، في مقهى Memorie›Z في طرابلس (شمالاً). لن تكون صاحبة ديوان «عابر الدّهشة» وحيدة في الأمسية المرتقبة، إذ سيرافقها عازف العود محمود شحادة، على أن تتولّى زهيدة درويش جبّور مهمّة تقديمها.

أمسية صوفية مع الشاعرة ندى الحاج: اليوم الجمعة ـ الساعة التاسعة مساءً ـ مقهى Memorie›Z (شارع مار مارون ـ طرابلس/ بجانب كنيسة مار مارون ـ شمال لبنان).

ماركو ورالف: ارتجال 100%

للمرّة الأولى، يجتمع الفنانان الشابان ماركو بازرجي (غناء وغتيار/ الصورة) ورالف شبير (باص) في حفلة سيحتضنها «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية)، يوم الخميس المقبل. عبر مقطوعات موسيقية مرتجلة بالكامل، سيأخذ الثنائي الجمهور في رحلة موسيقية «علاجية»، قوامها مزيج صوتي غامر. وكما جرت العادة، يعود ريع هذه الأمسية لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية.

حفلة ماركو بازرجي ورالف شبير: الخميس 21 آذار (مارس) الحالي ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/398986

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com